

العنوان:	إطار مقترح لقياس و تفسير التأثير المشترك لكل من التخصص الصناعي و الفترة الزمنية لإرتباط المراجع بالشركة على تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة للشركات المساهمة : دراسة تطبيقية
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	محمد، سامي حسن علي
المجلد/العدد:	مج20, ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الشهر:	أبريل
الصفحات:	303 - 352
رقم MD:	753865
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	مراجعة الحسابات ، التقارير المالية ، معايير الجودة ، إتخاذ القرار، الشركات المساهمة ، مصر
رابط:	<a href="https://search.mandumah.com/Record/753865">https://search.mandumah.com/Record/753865</a>

**إطار مقترح لقياس وتفسير التأثير المشترك لكل من التخصص  
الصناعي والفترة الزمنية لارتباط المراجع بالشركة على تأخير  
توقيت إصدار تقرير المراجعة للشركات المساهمة  
دراسة تطبيقية**

الدكتور

سامي حسن علي محمد

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة عين شمس

# إطار مقترح لقياس وتفسير التأثير المشترك لكل من التخصص الصناعي والفترة الزمنية لارتباط المراجع بالشركة على تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة للشركات المساهمة ”دراسة تطبيقية“

دكتور/ سامي حسن علي محمد

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة عين شمس

## مستخلص البحث:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتفسير العلاقة بين تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة والتأثير المشترك للعلاقة بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات والفترة الزمنية لارتباط المراجع بالشركة، بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات والمثلة في تغيير المراجع وحجم الشركة وربحية الشركة وتاريخ نهاية السنة المالية للشركة وكذلك نسبة السيولة بالشركة ومعدل العائد على الأصول.

وقام الباحث بعرض وتحليل لتأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة في الفكر المحاسبي، وكذلك الإطار النظري ومنهجية القياس لمتغيرات الدراسة، وتم صياغة الفروض الرئيسية والمتعلقة بوجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة ومتغيرات الدراسة، وقد قام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية لاختبارها لتحديد مدى قبول صحتها من عدمه وبناء النموذج المقترح، وذلك على عينة قوامها (24) شركة مساهمة مصرية في عدة قطاعات ومتداول أسهمها بسوق الأوراق المالية المصرية لفترة زمنية تبدأ من عام 2010 وتنتهي في عام 2014م.

وتوصلت نتائج الدراسة التطبيقية إلى عدة نتائج والتي من أهمها وجود علاقة ذات دلالة معنوية سالبة بين تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة والمتغيرات المثلة في التخصص الصناعي للمراجع، والتأثير المشترك للعلاقة بين التخصص الصناعي للمراجع والفترة الزمنية لارتباط المراجع بالشركة وربحية الشركة، وكذلك وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية بين تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة وتغيير المراجع وحجم الشركة وبالنسبة لكل من تاريخ نهاية السنة المالية والسيولة ومعدل العائد على الأصول فلا توجد علاقة بين تلك المتغيرات والمتغير التابع بالدراسة.

## الكلمات الدالة:

تأخير توقيت تقرير المراجعة، التخصص الصناعي للمراجع، الفترة الزمنية للمراجع بالشركة، التأثير المشترك للتخصص الصناعي والفترة الزمنية، تغيير المراجع، حجم الشركة، ربحية الشركة، تاريخ نهاية السنة المالية، السيولة، معدل العائد على الأصول.

### (1) مقدمة:

تعد التقارير المالية السنوية الوسيلة الفعالة لتحقيق وظيفة الاتصال في المحاسبة حيث أنها تهدف إلى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية، والتي يعتمد عليها العديد من الفئات المستخدمة للمعلومات الواردة في القوائم المالية مثل المستثمرين والجهات التنظيمية وغيرهم، وإزاء هذه الأهمية التي تحظى بها المعلومات المستمدة من التقارير المالية فإنه لا بد من إصدار التقارير المالية السنوية للشركات في أقرب وقت ممكن وذلك بعد إعدادها من جانب الإدارة في نهاية السنة المالية ومراجعتها من جانب مراجع الحسابات حيث أن مراجعة القوائم المالية تمثل مصدر هام للمعلومات في تقييم مصداقية التقارير المالية للشركات، وإن الفائدة من المعلومات الواردة في التقارير المالية للشركات تقاس بمدى أنها تكون متاحة لدى متخذي القرارات في التوقيت المناسب حيث أوضح مجلس معايير المحاسبة (Accounting Standard Board, 1991) أن التوقيت الملائم لإصدار التقارير المالية للشركات يعد من العناصر الأساسية الواجب توافرها لكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة لاتخاذ القرار، وإن التأخير في إصدار تلك التقارير يقلل من أهمية وفعالية المعلومات التي تحتويها تلك التقارير حيث أنها تحتوي على معلومات من الممكن أن تؤثر على كل من سلوك المستثمر وأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية، وإن الإفصاح عن المعلومات المالية يتم من خلال تقارير المراجعة، وإن الغالبية العظمى من الشركات لا تعلن عن أرباحها إلا من خلال تقارير المراجعة (Bamber.et.al,1993) حيث يعتبر الربح مؤشراً هاماً لتقييم الأداء بالوحدات الاقتصادية، إحدى المتغيرات الأساسية التي يعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

ولذلك يعتبر توقيت إصدار تقارير المراجعة عنصر حيوي وفعال لحصول متخذي القرارات على المعلومات الواردة في تقارير المراجعة، وإن التأخير في توقيت إصدار تقارير المراجعة يؤثر على خاصية التوقيت والتي تعتبر من الخصائص الهامة للمعلومات وكذلك فإن الإفصاح عن المعلومات الواردة في تقرير المراجعة هي حلقة الوصل بين الشركات ومستخدمي المعلومات المالية (Dhaliwal.et.al,2011)، حيث أن توقيت إصدار تقارير المراجعة يمثل قيمة مضافة لمستخدميها، وإن التأخير في توقيت إصدار تقارير المراجعة قد يؤدي إلى عدم الاستفادة منها، حيث تعتبر مقياس لفاعلية عملية المراجعة كما أنها تعكس الملائمة والمصداقية للمعلومات الواردة في التقارير المالية للشركات.

وعلى الرغم من أهمية تحقيق التوقيت للمعلومات المالية إلا أنه من أهم الأسباب الرئيسية لتأخير التقارير المالية هو التأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة، حيث تؤثر طول فترة إصدار تقرير المراجعة على جودة المعلومات المحاسبية من خلال التأثير على التوقيت المناسب للمعلومات.

ونتيجة لإمكانية وجود تأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة في بيئة الأعمال المصرية، يحاول الباحث من خلال هذه الدراسة وضع نموذج لقياس وتفسير العلاقة بين التأثير المشترك للعلاقة بين التخصص الصناعي للمراجع على الفترة الزمنية التي يرتبط بها المراجع بالشركة وتغيير المراجع على تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة وكذلك بعض المتغيرات الأخرى على الشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية.

وقد أعتمد البحث على المنهجية التالية لأغراض تحقيق أهداف الدراسة، حيث بدأ الباحث بعرض وتحليل لبعض الدراسات السابقة، ثم عرض مشكلة وتساؤلات وأهداف وفروض وأهمية البحث، ثم قام ببيان منهج وخطة البحث، وإجراء الدراسة التطبيقية، واختبار فروض البحث، ثم تناول النتائج التي أسفرت عنها الدراسة التطبيقية، وانتهى باقتراح توصيات البحث.

## (2) الدراسات السابقة:

تناول الفكر المحاسبي مجموعة من الدراسات، والتي تناولت تأخر فترة إصدار تقرير المراجعة (ARL)، ولقد تم تناول تلك الدراسات في العديد من البلدان مثل الولايات المتحدة مثل (دراسة Ashton.et.al,1987، ودراسة Bamber.et.al,1993)، فرنسا مثل دراسة (Francais, 2009) واليونان مثل دراسة (Leventis.et.al,2005) واسبانيا وتركيا وفي جمهورية مصر العربية مثل دراسة (محمد، 1997) وغيرها من البلدان، ومن هذه الدراسات دراسات تناولت اختبار أهمية العلاقة من خلال عدد محدود من المتغيرات أو المحددات وفترة إصدار تقرير المراجعة، وهناك دراسات أخرى تناولت عدة متغيرات أو محددات لبيان مدى تأثيرها على فترة إصدار تقرير المراجعة، ويقوم الباحث بعرض بعض هذه الدراسات كما يلي:

فقد تناولت دراسة (Davies and Whittred 1980) حجم الشركة وتاريخ نهاية السنة المالية والربحية كمتغيرات في الدراسة والتي تمت في أستراليا في الفترة من عام 1972 – 1977، وتوصلت نتائج الدراسة إلى إن حجم الشركة هو المتغير المعنوي الوحيد الذي يؤثر على تأخر فترة إصدار تقرير المراجعة.

وفي دراسة (Bamber.et.al, 1993) والتي تمت في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تناولت خطر الأعمال وتعقد عمليات المنشأة ونوع صناعة العميل والبنود غير العادية وكذلك حجم الشركة ونوع تقرير المراجع وهيكل المراجعة كمتغيرات في الدراسة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى إن هيكل المراجعة تؤدي إلى طول فترة إصدار تقرير المراجعة، وتتطلب من المراجع إعادة العمل.

وتناولت دراسة (محمد، 1997) العوامل المؤثرة في تأخير تقرير المراجعة في جمهورية مصر العربية، وقامت الدراسة بتقسيم تلك العوامل إلى ثلاث مجموعات تتمثل في المتغيرات الخاصة بخصائص الشركة، والمتغيرات الخاصة بمدخلات ومخرجات عملية المراجعة والمجموعة الثالثة تتعلق بالمتغيرات الخاصة بالعلاقة بين الشركة والمراجع، ولكن أظهر النموذج الخاص بالدراسة قدرة تفسيرية منخفضة (6%) للعلاقة بين المتغيرات وأثرها على تأخير فترة إصدار تقرير المراجعة.

وأوضحت دراسة (Ahmed, 2003) والتي تمت في الهند وباكستان وبنجلاديش، وكانت متغيرات الدراسة هي حجم الشركة وتاريخ نهاية السنة المالية والأرباح، وكذلك حجم مكتب المراجعة، واعتمدت الدراسة على البيانات الواردة في التقارير المالية للشركات، وتوصلت نتائج الدراسة إلى المتغيرات التالية كمتغيرات مؤثرة على تأخير فترة إصدار تقرير المراجعة:

1. حجم مكتب المراجعة في الهند وباكستان.
2. ربحية الشركة وحجم الشركة في باكستان.

وفي دراسة (Ku Ismail and Chandler, 2004)، حيث تمت هذه الدراسة على الشركات المسجلة في البورصة في ماليزيا، وشملت متغيرات الدراسة عدة متغيرات متعلقة بالشركة ومثلة في حجم الشركة وربحية الشركة ومعدل النمو بالشركة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة بين التوقيت للتقارير وخصائص الشركة التالية:

1. حجم الشركة.
2. ربحية الشركة.
3. معدل النمو بالشركة.

أما دراسة (Leventis.et.al, 2005)، فقد تناولت هذه الدراسة نوع المراجع، وعدد الملاحظات في تقرير المراجعة وأتعب المراجعة والبنود غير العادية، وتمت هذه الدراسة في اليونان على الشركات المقيدة في البورصة، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى المتغيرات الآتية كمتغيرات مؤثرة على تأخر فترة إصدار تقرير المراجعة:

1. نوع تقرير المراجعة.
2. أتعب المراجعة.
3. عدد الملاحظات الموجودة في تقرير المراجعة.
4. الاستعانة بمكاتب المراجعة الدولية.

وتناولت دراسة (Al – Ajmi, 2008)، والتي تمت في البحرين على الشركات المقيدة في البورصة، حيث تناولت الدراسة كل من حجم الشركة والربحية والرافعة المالية والأخبار الجيدة والأخبار السيئة والتي تعبر عن الأرباح أو

الخسائر في الشركات وكذلك تعقد العمليات ونوع المراجعة كمتغيرات في الدراسة، وتوصلت النتائج إلى أن كل من حجم الشركة والربحية ونسبة الرافعة المالية ذات تأثير معنوي على تأخير فترة إصدار تقرير المراجعة.

وفي اسبانيا أوضحت دراسة (Bonson.et.al, 2008) والتي شرحت العلاقة بين العوامل المؤدية إلى تأخير تقارير المراجعة على الشركات المسجلة في البورصة خلال الفترة من عام 2002 - 2005، وتوصلت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

1. إن حجم الشركة يؤثر على تأخر توقيت إصدار تقرير المراجعة تأثيراً سلبياً.

2. أن حجم مكتب المراجعة يؤثر على توقيت إصدار تقرير المراجعة.

وقامت دراسة (Francais, 2009) والتي تمت في فرنسا، وأوضحت الدراسة أن فجوة التأخير في إصدار

تقارير المراجعة يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

1. عدد الأيام من تاريخ نهاية السنة المالية حتى تاريخ قيام الإدارة بإعداد القوائم المالية واعتبرتها الدراسة الفجوة الأولى.

2. عدد الأيام من تاريخ إعداد القوائم المالية حتى تاريخ نشر القوائم المالية بعد توقيعها من المراجع

واعتبرتها الدراسة الفجوة الثانية.

وشرحت الدراسة محددات تأخير تقرير المراجعة من خلال الرافعة المالية وحجم الشركة وتعقد العمليات المحاسبية

وتكاليف التقاضي وتحقيق الشركات للأرباح (أخبار جيدة) أو للخسائر (

أخبار سيئة)، وتوصلت الدراسة إلى إن معظم الشركات يتواجد لديها تأخير في الفترة الزمنية لصدور تقارير المراجعة وإن كل من حجم الشركة وتحقيق الأرباح ذات تأثير معنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة.

وقد أوضحت دراسة (Habib, 2011) والتي تناولت أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على طول فترة

إصدار تقرير المراجعة، وقامت الدراسة بعرض نموذجين للتخصص الصناعي للمراجع، أحدهما يبين التخصص الصناعي

للمراجع على المستوى الدولي National specialist والأخر يبين التخصص الصناعي للمراجع على المستوى المحلي

City specialist، وتوصلت الدراسة إلى أن التخصص الصناعي لمراجع الحسابات يقلل من فترة إصدار تقرير

المراجعة.

وأشارت دراسة (Modugu and Ikhatua, 2012)، والتي تمت في نيجيريا خلال الفترة من عام 2009-

2011 على الشركات المسجلة في البورصة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن كل من حجم الشركة وأتعاب المراجعة هي

محددات مؤثرة على طول فترة تقرير المراجعة،

وأما دراسة (Mohammad.et.al,2013)، والتي تمت في طهران فقد توصلت الدراسة إلى المتغيرات أو العوامل التالية

كمتغيرات مؤثرة على تأخر فترة إصدار تقرير المراجعة:

1. حجم الشركة.

2. نوع الصناعة التي تنتمي إليها الشركة.

3. وجود بنود غير عادية.

4. العائد على الأسهم EPS.

5. نسبة الرافعة المالية.

ويشير الباحث إلى أن الدراسات السابقة قد قامت بتحديد العوامل أو المحددات أو المتغيرات التي تؤثر على تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة، ومن تلك الدراسات ما عرض لعدد محدود من المتغيرات والبعض الآخر قد تناول عدد من المتغيرات، إلا أنه يوجد اتفاق بين معظم الدراسات السابقة على بعض المتغيرات، إلا أن تلك الدراسات لم تأخذ في الاعتبار التأثير المشترك الممكن حدوثه بين بعض المتغيرات، وهذا ما سيوضحه الباحث في تلك الدراسة.

### (3) مشكلة البحث:

في ضوء نتائج الدراسات السابقة والمتعلقة بتأخير توقيت إصدار المراجعة تقرير حيث بينت تلك الدراسات أن التأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة يضعف من جودة المعلومات المحاسبية ويزيد من التباين في المعلومات. ويعتبر التخصص الصناعي للمراجع والفترة الزمنية لارتباط المراجع مع العميل من المتغيرات المؤثرة على التأخر في توقيت إصدار تقرير المراجعة، بالإضافة إلى كل من الربحية وحجم الشركة وغيرها من المتغيرات التي سوف تتناولها تلك الدراسة.

ويمكن للباحث صياغة عناصر مشكلة البحث الرئيسية من خلال مجموعة من التساؤلات التالية:

- هل توجد علاقة معنوية بين تغيير مراجع الحسابات وتأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة؟
- هل توجد علاقة معنوية بين التخصص الصناعي للمراجع وتأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة؟
- هل توجد علاقة معنوية بين الفترة الزمنية لارتباط المراجع مع العميل وتأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة؟
- هل توجد علاقة معنوية بين التأثير المشترك للعلاقة بين التخصص الصناعي للمراجع والفترة الزمنية التي يرتبط بها المراجع مع العميل على تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة؟
- هل هناك علاقة معنوية بين تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة وحجم الشركة؟
- هل هناك علاقة معنوية بين تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة وربحية الشركة؟
- هل هناك علاقة معنوية بين تأخير توقيت إصدار تقرير المراجع وتاريخ نهاية السنة المالية؟
- هل هناك علاقة معنوية بين تأخير توقيت إصدار تقرير المراجع ومعدل العائد على الأصول؟
- هل هناك علاقة معنوية بين تأخير توقيت إصدار تقرير المراجع والسيولة بالشركة؟



والبحث يعتبر محاولة مبدئية متواضعة للإجابة عن الاستفسارات السابقة، والتي سيقوم الباحث بدراستها.

#### (4) أهداف البحث:

في ضوء مشكلة وتساؤلات البحث يسعى الباحث لتحقيق الهدف الرئيسي لهذه الدراسة والذي يتمثل في قياس وتفسير العلاقة بين تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة وتغيير المراجع والفترة الزمنية للمراجعة والتخصص الصناعي للمراجع والتأثير المشترك للعلاقة بين التخصص الصناعي للمراجع والفترة الزمنية لارتباط المراجع مع العميل والمتغيرات الأخرى للشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1/4 دراسة واختبار للعلاقة المعنوية ودلالاتها بين تغيير المراجع وتأخير توقيت تقرير المراجعة.

2/4 دراسة واختبار للعلاقة المعنوية ودلالاتها بين الفترة الزمنية لارتباط المراجع مع العميل وتأخير توقيت

تقرير المراجعة.

3/4 دراسة واختبار للعلاقة المعنوية ودلالاتها بين التخصص الصناعي للمراجع وتأخير توقيت تقرير المراجعة.

4/4 دراسة واختبار للعلاقة المعنوية ودلالاتها بين التأثير المشترك للعلاقة بين التخصص الصناعي للمراجع على الفترة

الزمنية لارتباط المراجع بالشركة وتأخير توقيت تقرير المراجعة.

5/4 دراسة واختبار للعلاقة المعنوية ودلالاتها بين تأخير توقيت تقرير المراجعة وهو المتغير التابع والمتغيرات الأخرى والتي

سترد بالتفصيل في متن البحث.

#### (5) أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من الآتي:

يسعى الباحث إلى تقديم نموذج يشتمل على العديد من المتغيرات، فهو يشتمل على متغيرات متعلقة بتغيير المراجع والفترة الزمنية للمراجع بالشركة والتأثير المشترك للعلاقة بين التخصص الصناعي للمراجع مع الفترة الزمنية والمتغيرات الأخرى.

وسوف يقوم الباحث بقياس تلك المتغيرات مع الدعم التطبيقي على الشركات المتداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية المصرية، وذلك على مدار سلسلة زمنية تبدأ من عام 2010 وتنتهي في عام 2014، وتشمل مجموعة من القطاعات التي تحتوي على مجموعة من الشركات.

ويعتبر البحث مساهمة متواضعة ممثلة في نموذج لبيان العلاقة المعنوية بين تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة ومتغيرات الدراسة حيث تم الاعتماد على أسلوب السلاسل الزمنية لبيانات القطاعات بأخذ التغير الزمني في الاعتبار وذلك مراعاة تغير البيانات الخاصة بكل شركة من الشركات في عينة البحث، حيث أنه قد يؤدي التأخير في وقت إصدار تقرير المراجعة

إلى قرارات استثمارية تتسم بعدم الكفاءة نتيجة لإمداد متخذي القرارات بالمعلومات في توقيت غير مناسب، مع الأخذ في الاعتبار بمدى أهمية التوقيت في وصول المعلومات إلى مستخدميها والذي يعتبر من أهم خصائص المعلومات.

### (6) فروض البحث:

في ضوء مشكلة وتساؤلات البحث ولأغراض تحقيق أهداف البحث، يقوم الباحث بصياغة الفروض الرئيسية التي تستند عليها الدراسة، كما يلي:

#### 1/6-الفرض الأول:

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة وتغيير المراجع.

#### 2/6 الفرض الثاني:

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة والفترة الزمنية لارتباط المراجع بالشركة.

#### 3/6 الفرض الثالث:

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة والتخصص الصناعي لمراجع الحسابات.

#### 4/6 الفرض الرابع:

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة والتأثير المشترك للتخصص الصناعي لمراجع الحسابات والفترة الزمنية لارتباط المراجع بالشركة.

#### 5/6 الفرض الخامس:

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة وهو المتغير التابع والمتغيرات الأخرى من خلال الفروض الفرعية التالية:

#### 1/5/6 الفرض الأول:

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة وتاريخ نهاية السنة.

#### 2/5/6 الفرض الثاني:

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة وحجم الشركة.

#### 3/5/6 الفرض الثالث:

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة وربحية الشركة.

#### 4/5/6 الفرض الرابع:

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة والسيولة بالشركة.

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة ومعدل العائد على الأصول.

### (7) حدود البحث:

يخضع هذا البحث للحدود التالية:

1/7- تقتصر الدراسة التطبيقية على الشركات المتداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية المصرية في القطاعات المختلفة.

2/7- تركز الدراسة التطبيقية للبحث في قياسها الكمي لمتغيرات الدراسة على البيانات الفعلية والقوائم المالية وتقارير المراجعة الصادرة للشركات الممثلة في عينة البحث من عام 2010 إلى عام 2014.

3/7- الدراسة هي محاولة من الباحث لقياس التأثير المشترك للعلاقة بين التخصص الصناعي للمراجع مع الفترة الزمنية لارتباط المراجع بالشركة على تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات والواردة في الدراسات السابقة.

### (8) خطة البحث:

اهتم الفكر المحاسبي المهني والأكاديمي بتأخير فترة إصدار تقرير مراقب الحسابات نظراً للأهمية التي تمثلها هذه الفترة من حيث تأثيرها على سوق الأوراق المالية وأسعار الأسهم، وسوف يقوم الباحث بتنظيم خطة البحث من أجل تحقيق أهداف الدراسة كما يلي:

### (1/8) مفهوم توقيت إصدار تقرير المراجعة:

إن التوقيت يتطلب أن تكون المعلومات المتاحة لدى المستخدمين لا بد وأن تكون في توقيت اتخاذ القرارات لهم، وإن فترة إصدار تقرير مراقب الحسابات هي الفترة المطلوبة لإتمام عملية المراجعة وإصدار تقرير المراجعة. وإن التأخير في فترة إصدار تقرير المراجعة (ARL) وهناك بعض الدراسات السابقة تسميه تأخير المراجعة Audit Delay مثل دراسة (Imam.et.al,2001)، ودراسة (Leventis.et.al,2005)، حيث أن مستخدمي المعلومات المالية والواردة في القوائم المالية يحتاجون إلى الحصول عليها في التوقيت المناسب في ظل البيئة التنافسية، حيث أن توقيت المعلومات المتعلقة بالتقارير المالية تعتبر من أهم خصائص المعلومات المالية وذلك بسبب أن التقارير المالية السنوية تعتبر الوسيلة الفعالة لتحقيق وظيفة الاتصال في المحاسبة، فعن طريقها يمكن إشباع حاجات المستخدمين من المعلومات المحاسبية والتي تصور بدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت بالشركة خلال فترة النشاط وذلك إلى جانب دورها في عرض المعلومات عن خطط وتوقعات الإدارة المستقبلية.

وأكدت دراسة (خليل، 1997) أن فترة إصدار تقرير المراجعة من حيث البعد الزمني هي إحدى المحددات الهامة لمنفعة التقارير السنوية من حيث صدورها في توقيت مناسب وتعتبر مؤشراً على كفاءة عملية المراجعة وانعكاس لهيكل مكتب المراجعة، وأكدت دراسة (Hossain & Taylor, 1998) على إن المنفعة من المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير السنوية سوف تنخفض أو تكون أقل أهمية وذلك في حالة زيادة الوقت المستغرق لإتمام مهام المراجعة المختلفة، ولذلك فإن التأخير في توقيت تقارير المراجعة يؤثر على مصداقية وملائمة المعلومات المالية.

وأكدت دراسة (Kenchel & Payne, 2001) إن زيادة عدد الأيام المستغرقة للحصول على التوقعات لتقرير المراجعة قد تؤدي إلى إن المستخدمين سوف يبحثون عن معلومات من مصادر بديلة للمعلومات الواردة في القوائم المالية.

وقد أشارت دراسة (Levntis & Weetman, 2004) إلى أن توقيت الإفصاح للشركات المساهمة هو مؤشر فعال عن أداء الشركة، وإن المعلومات يجب أن تصل إلى مستخدميها في أسرع وقت ممكن حتى لا تفقد خاصية الملائمة في اتخاذ القرارات.

وإن العديد من الدراسات السابقة (Krishman & Yang, 2009)، (Alim, 2010) وغيرها قد حددت الفترة الزمنية لإصدار تقرير المراجعة بعدد الأيام من تاريخ نهاية السنة المالية للشركة وحتى تاريخ توقيع المراجع على القوائم المالية وانتهاء المراجعة.

### (2/8) الفترة الزمنية لارتباط المراجع بالشركة وعلاقتها بتوقيت تقرير المراجعة

تعتبر الفترة الزمنية للعلاقة بين المراجع والشركة Audit Tenure إحدى المتغيرات المؤثرة على توقيت إصدار تقرير المراجعة، وكما ورد في الدراسات السابقة فإن الفترة الزمنية للمراجع في مراجعة حسابات الشركة قد تؤثر تأثير إيجابي أو سلبي على تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة وذلك حسب قصر أو طول الفترة.

وورد في دراسة (Geiger and Reghunandan, 2002) إن قصر الفترة الزمنية للمراجع في الشركة لها علاقة معنوية بفشل المراجعة، وذلك يرجع إلى أن المراجع لم يستغرق الوقت الكافي لفهم عمليات المنشأة ونظم الرقابة الموجودة بما مما ينعكس على طول فترة إصدار تقرير المراجعة، ويكون التأثير في هذه الحالة إيجابياً على توقيت إصدار تقرير المراجعة، وذلك يتفق مع ما ورد في لجنة Choen وكذلك لجنة Treadway، كما ورد في دراسة (Knapp, 1991)، حيث أن التقارير الخاصة بهما أوضحت أن سبب حدوث المراجعات دون المستوى هو قلة عدد السنوات التي يتعامل فيها المراجع مع العميل.

وتوصلت دراسة (Johnson, 2002) إلى أن قصر الفترة الزمنية للمراجع إلى أقل من سنتان تؤدي إلى جودة مراجعة أقل وتأخير لتوقيت إصدار تقرير المراجعة، وكذلك توصلت دراسة (Carcello & Nagy, 2004) إلى نتيجة

مماثلة حيث أوضحت نتائج الدراسة أن ارتفاع نسبة الأخطاء والغش في القوائم المالية في السنوات الأولى للمراجعة مما يعني نقص في جودة المراجعة وذلك لأن كلما زادت الفترة الزمنية للمراجع زاد تفهم المراجع لعمليات الشركة وينعكس ذلك على كل من توقيت صدور التقرير وجودة عملية المراجعة.

وفي دراسة (Jenks.et.al, 2008)، والتي قد توصلت إلى وجود علاقة موجبة بين مستوى التحفظ في تقارير الأرباح وقصر الفترة الزمنية لارتباط المراجع بالعميل وذلك يرجع إلى أن قصر الفترة الزمنية للمراجع لا تمكن المراجع من المعرفة الكاملة بأنظمة وعمليات المنشأة، ووجدت الدراسة أن التحفظ يقل في حالة طول فترة بقاء المراجع بالشركة.

أما في دراسة (Ashton.et.al, 1987) والتي توصلت إلى نتيجة عكسية حيث أوضحت نتائج الدراسة أن المتغيرات الممثلة في تعقد نظم التشغيل ومعدل العائد على الاستثمار وعدد سنوات المراجعة لم تجد لها الدراسة أثراً في تفسير التأخير في التقارير المالية هذا من ناحية قصر الفترة الزمنية للمراجع، أما من ناحية طول الفترة الزمنية للمراجع فقد أجمعت الدراسات السابقة مثل (Johnson, 2002, Lee, et.al, 2009, Qasim, 2014)، حيث توصلت الدراسات إلى أن طول الفترة الزمنية للمراجع تؤدي إلى قصر وقت إصدار تقرير المراجعة، مما يدل على إن العلاقة بين طول الفترة الزمنية للمراجع وتأخير وقت إصدار تقرير المراجعة هي علاقة سلبية، وإن طول فترة بقاء المراجع بالشركة تزيد من خبرته في اكتشاف الأخطاء الجوهرية مما ينعكس سلباً على وقت إصدار تقرير المراجعة.

وكذلك أشارت دراسة (Blankely.et.al, 2014) بأن التأخير في وقت إصدار تقرير المراجعة قدر يرجع إلى إعادة صياغة أو تعديل Restatements في القوائم المالية حيث يتطلب ذلك جهد إضافي من المراجع مما يؤدي إلى زيادة الوقت المستغرق في عملية المراجعة، وذلك يؤثر على طول فترة إصدار تقرير المراجعة.

ويرى الباحث أن نتائج الدراسات السابقة أوضحت أن قصر الفترة الزمنية للمراجع مع العميل تؤدي إلى حدوث تأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة، أما طول الفترة الزمنية يؤدي إلى حدوث علاقة سلبية مع فترة إصدار تقرير المراجعة، ولكن يرى الباحث أن الوضع قد يختلف في حالة وجود تأثير مشترك للتخصص الصناعي للمراجع مع قصر أو طول الفترة الزمنية لإصدار تقرير المراجعة.

### (3/8) التخصص الصناعي للمراجع وعلاقته بتوقيت إصدار تقرير المراجعة:

إن تخصص مكتب المراجعة في مراجعة أنشطة معينة أو صناعات معينة يعطي المراجع الكفاءة، وإن التخصص الصناعي يحقق لمكتب المراجعة كما ورد في دراسة (Mario & Wright, 1996) والتي أوضحت أن التخصص الصناعي للمراجع يفيد في معرفة أخطاء الصناعة عند تخطيط عملية المراجعة ويساعد المراجع في تقدير واكتشاف الأخطاء مما يؤثر على تقييم المخاطر وتقييم نظام الرقابة الداخلية لدى العميل وهذا كله ينعكس في توقيت إصدار تقرير المراجعة.

وكذلك نجد إن التخصص الصناعي لمراجعي الحسابات يلعب دوراً هاماً في مساعدة المراجعين على معرفة عملائهم بشكل أفضل، وعلى أداء مهام المراجعة المطلوبة بشكل أكثر كفاءة وفاعلية، وأوضحت دراسة (Barin.et.al, 2003) أن التخصص الصناعي لمراجعي الحسابات يساعد على زيادة الحصة السوقية لمنشأة المراجعة، وكذلك خفض تكاليف عملية المراجعة، حيث أن عملاء المراجعة يطلبون خدمات المراجعين المتخصصين عن غيرهم من المراجعين.

ويتطلب التخصص الصناعي كما ورد في دراسة (Krishnan, 2005) وكذلك دراسة (Kwon & Tan, 2007) أن التخصص الصناعي للمراجع يتطلب من مكاتب المراجعة الاستثمار في التكنولوجيا والأفراد وأنظمة الرقابة من أجل رفع جودة الأداء المهني في المراجعة حيث أن الاختلاف بين مستوى الجودة العالي والمستوى المنخفض يرجع إلى درجة التخصص الصناعي للمراجع، وإن مكاتب المراجعة الكبرى Brand Name يتواجد بها العديد من التخصصات المطلوبة لمواجهة احتياجات عملاء المراجعة حيث أن مكاتب المراجعة الكبرى تدعم من المعرفة بالصناعة للعملاء سواء كان التخصص الصناعي محلياً أو عالمياً، ولذلك فإن المكاتب الكبرى تقوم بوضع استراتيجية لتطوير التخصص الصناعي لديها، مما يؤكد وجود التخصص الصناعي لدى هذه المكاتب.

ويحقق التخصص الصناعي للمراجع العديد من الفوائد، ففي دراسة (Rusmin, 2010)، فقد توصلت إلى إن المستحقات الاختيارية في حالة المراجع المتخصص في صناعة العميل تكون أقل بالمقارنة في حالة المراجع غير المتخصص في صناعة العميل وكذلك وأوضحت دراسة (Jerry.et.al, 2012) أن هناك علاقة سلبية بين إدارة الأرباح والشركات التي تستخدم المراجع المتخصص عكس الشركات التي لا تستعين بالمراجع المتخصص، وإن التخصص الصناعي للمراجع يعني أن هناك بعض المكاتب المتخصصة في مراجعة شركات تنتمي إلى صناعات معينة، وإن ذلك يعني أن مكتب المراجعة المتخصص في صناعة معينة يكون له حصة أو نصيب في سوق خدمات المراجعة Market Share وفي الدراسات السابقة تم استخدام بعض المؤشرات التي تحدد تخصص مكتب المراجعة في الصناعة، وتلك المؤشرات وردت في دراسة كل من (Donald Tabor, 1991, Lee, 1994)، حيث أوضحت تلك الدراسات أن مكتب المراجعة يعد متخصصاً في صناعة العميل باستخدام المؤشرات التالية:

1. معدل أو نسبة التركيز (CR) Concentration Ratio

2. مؤشر هرفندال (HI) Herfindahl

وحيث أن التخصص الصناعي للمراجع يطور من معرفة المراجع بصناعة العميل كما ورد في دراسة (Low, 2004) فإنه من المتوقع أن تكون لدى المراجع القدرة على إنهاء مهام المراجعة المختلفة في وقت أقل من الوقت الذي يستغرقه المراجع غير المتخصص في الصناعة، وعلى الرغم من أهمية التخصص الصناعي للمراجع إلا أن تناول التخصص

الصناعي للمراجع كمحدد أو متغير مؤثر على تأخير فترة إصدار تقرير المراجعة لم يرد في معظم الدراسات السابقة، وذلك باستثناء القليل من الدراسات ومنها على سبيل المثال دراسة (Habib, 2011)، والتي تناولت التخصص الصناعي لمكاتب المراجعة وبيان مدى تأثيره على فترة إصدار تقرير المراجعة، حيث أوضحت الدراسة أن التخصص الصناعي للمراجع يتواجد من خلال المكاتب الكبرى للمراجعة مما يؤدي إلى تقليل فترة إصدار تقرير المراجعة، وافترضت الدراسة إن ذلك يحدث في حالة التخصص الصناعي على العكس في حالة عدم وجود التخصص الصناعي وبينت الدراسة أيضاً أن المراجع المتخصص تكون لديه القدرة لإيجاد الحلول لتعقد العمليات بالمنشأة التي يقوم بمراجعتها، واعتمدت الدراسة على المتغيرات الأخرى المحددة لتأخير إصدار تقرير المراجعة والواردة في الدراسات السابقة.

وكذلك أوضحت دراسة (Ng and Tai, 1994) والتي تمت في هونج كونج أن المراجع المتخصص في صناعة العميل يصدر تقرير المراجعة في وقت أقل من المراجع غير المتخصص.

وحيث أن المراجعين الخارجيين مسئولين عن الإثبات والتحقق من أن القوائم المالية تم إعدادها بصورة عادلة استناداً إلى المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP، وأن تلك القوائم والتقارير المالية تعكس الحقيقة المرتبطة بالظروف الاقتصادية ونتائج التشغيل للوحدة الاقتصادية، ولذلك فالتأكيد المقدم من المراجعين الخارجيين يضيف مصداقية على القوائم المالية للمنشأة، وكذلك فالمراجعين الخارجيين مطالبين بتقديم تقارير المراجعة في التوقيت المناسب لمستخدمي تلك التقارير، حيث أن التوقيت Timliness يعتبر محل اهتمام على المستوى المهني والأكاديمي، حيث إن المعلومات الواردة في القوائم المالية التي تم مراجعتها تعتبر مصدر هام في تقييم مصداقية التقارير المالية للشركات، وإن طول فترة المراجعة تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية من خلال التأثير على التوقيت المناسب للمعلومات.

وإن الدراسات السابقة والمتعلقة بتأخير توقيت تقرير المراجعة قد تناولت حجم مكتب المراجعة Big.4 كمتغير مؤثر على توقيت إصدار تقرير المراجعة وذلك يرجع إلى أن تلك المكاتب يتواجد بها المراجع ذات التخصص الصناعي. ففي دراسة (AnsaH.et.al, 2006) والتي أظهرت أن الوقت المستغرق لإصدار تقرير المراجعة من خلال المكاتب الكبرى Big.4 يكون أقل عنها في حالة المراجعة من المكاتب الأخرى وأسباب ذلك إن مكاتب المراجعة الكبرى لديها القدرات والإمكانيات على حدوث عمليات المراجعة في التوقيت المناسب وحيث أن هذه المكاتب يوجد بها التخصص الصناعي، ومن ناحية أخرى فأن المكاتب الكبرى لديها عملاء كبار يطلبون سرعة نشر القوائم المالية ويمثلون ضغوط على مكاتب المراجعة من أجل إصدار تقارير المراجعة في التوقيت المناسب، أما دراسة (Gilling, 1977) فقد توصلت إلى أن الشركات التي تراجع من خلال المكاتب الكبرى يكون وقت إصدار تقرير المراجعة بها أقل من الشركات التي تراجع من خلال المكاتب الأخرى للمراجعة.

وفي دراسة (Alkhtab and Marji, 2012) فقد توصلت إلى وجود ارتباط بين نوع مكتب المراجعة وتأخر توقيت إصدار تقرير المراجعة، وهذا الارتباط يتمثل في وجود علاقة سلبية بين كبر حجم مكتب المراجعة وتأخر توقيت إصدار تقرير المراجعة.

وكذلك في دراسة (Truel.et.al, 2010) والتي تمت في تركيا والتي شرحت العلاقة بين كل من خصائص الشركة وخصائص مكتب المراجعة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى مجموعة من المتغيرات المؤثرة على توقيت إصدار تقرير المراجعة ومنها حجم مكتب المراجعة، حيث بينت الدراسة أن المراجعة من خلال مكاتب المراجعة الكبرى تؤدي إلى تقليل في وقت إصدار تقارير المراجعة.

وكذلك في دراسة (Owusu & Leventis, 2006)، حيث أوضحت الدراسة أن مكاتب المراجعة الكبرى هي بديل لجودة المراجعة وإن هذه المكاتب تتمتع بسمعة Reputation وتوسعى إلى تقديم مستوى عالي من الجودة وذلك من أجل المحافظة على سمعة المكتب، وهذا يؤدي إلى إنجاز المهام المختلفة للمراجعة في وقت أقل مما ينعكس في النهاية على قصر الفترة الزمنية لتوقيت.

ويشير الباحث أن هناك من الدراسات السابقة التي تناولت حجم مكتب المراجعة ومدى تأثيره على توقيت إصدار تقارير المراجعة مثل (Qasim, 2014, Ashton .et .al, 1989, )

(Ahmed, 2003, Al-Ajmi, 2008, Ashton.et.al, 1987, Alan.et.al, 2014) وغيرها من الدراسات السابقة والتي كلها توصلت إلى وجود علاقة سلبية بين تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة وكبر حجم مكتب المراجعة. ويرى الباحث أن نوع الصناعة التي ينتمي إليها العميل تؤثر على إجراءات المراجعة، وذلك لأنه لكل صناعة طبيعة خاصة تحتاج إلى متخصص في نفس الصناعة وإن التخصص الصناعي للمراجع طبقاً لما ورد في الدراسات السابقة هو أحد المتغيرات المؤثرة على توقيت إصدار تقرير المراجعة، ويقوم الباحث في الدراسة التطبيقية ببيان التأثير المشترك للتخصص الصناعي للمراجع على الفترة الزمنية التي يقضيها المراجع في مراجعة حسابات الشركة، وذلك من زاويتين، الأولى تتعلق بقصر الفترة الزمنية والثانية تتعلق بطول الفترة الزمنية.

#### (4/8) تغيير المراجع وعلاقته بتوقيت إصدار تقرير المراجعة:

إن تغيير المراجع يشير إلى انتهاء العلاقة التعاقدية مع العميل، وقد تناول الفكر المحاسبي تغيير مراجع الحسابات في العديد من الدراسات السابقة سواء كان التغيير الاختياري Voluntary Rotation أو التغيير الإلزامي Mandatory Rotation، وقد أوضحت دراسة (Lu, 2005) أن التغيير الإلزامي لمراجع الحسابات يتم على كل الشركات بعد انقضاء فترة زمنية معينة، وعادة تكون تلك الفترة مدتها خمس سنوات، إلا أن الباحث سوف يعرض لبعض الدراسات السابقة من ناحية علاقتها بتوقيت إصدار تقرير المراجعة.



وإن بعض الدراسات السابقة قد تناولت أسباب تغيير المراجع ومن هذه الأسباب تأخير وقت إصدار تقرير المراجعة، والتي أوضحت أن تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة هو مؤشر لنقص جودة المراجعة، مثل دراسة (Jenks.et.al, 2008) والتي أوضحت أن تغيير المراجع قد يكون بسبب تأخير وقت تقرير المراجعة أو بسبب التخصص الصناعي للمراجع وأن هناك تكلفة تنتج عند تغيير المراجع ويتحملها كل من المراجع كنسبة من الأتعاب والشركة محل المراجعة.

وقد ورد في دراسة (Schwartz and Soo, 1996) أنه في حالة تغيير المراجع من خلال تغيير شريك المراجعة فإن الفترة الزمنية لإصدار تقرير المراجعة تزيد عن الفترة مقارنة بالشركات التي لا تقوم بتغيير المراجع بها. ويحتاج المراجع الجديد إلى المزيد من الوقت للحصول على تفهم أنشطة العميل كما أوضحتها دراسة (Ettredge & Sun, 2005)، حيث أشارت الدراسة أنه في حالة تعيين مراجع جديد فإنه يستغرق المزيد من الوقت حتى يستطيع تفهم أنشطة العميل من أجل تقييم المخاطر الضمنية، وكذلك يقوم المراجع بعمل الاتصالات الكافية بكل من الإدارة والمراجع السابق من أجل الحصول على المعلومات الكافية عن أنظمة المنشأة، وهذا بطبيعة الحال يزيد من الوقت المخصص لأداء عملية المراجعة مما ينعكس في النهاية على الزيادة في توقيت إصدار تقرير المراجعة وهذا يؤكد أنه في حالة تغيير المراجع فإن الفترة الزمنية لإصدار تقرير المراجعة تكون أطول، وبصورة أخرى تكون العلاقة بين تغيير المراجع وطول فترة إصدار تقرير المراجعة علاقة إيجابية.

وقد أكدت دراسة (Krishnam & Zhou, 2006) نفس النتيجة، حيث أوضحت أن طول فترة توقيت إصدار تقرير المراجعة وذلك في حالة الشركات التي تقوم بتغيير مراجع الحسابات أكبر عن حالة الشركات التي لم تغير مراجع الحسابات بها، وقد أشارت الدراسة أنه من أسباب طول فترة إصدار تقرير المراجعة عند تغيير المراجع أن المراجع يبذل المزيد من الوقت من أجل تفهم عمليات المنشأة وتقييم المخاطر.

أما دراسة (Alim & Shakawat, 2010) والتي أجريت في بنجلاديش على الشركات المقيدة في البورصة والتي افترضت وجود علاقة إيجابية بين تغيير المراجع ووقت إصدار تقرير المراجعة، وتمت على بيانات الشركات لسنة 2007، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين تغيير المراجع وطول فترة إصدار تقرير المراجعة.

وفي دراسة (Austine, et.al, 2013) والتي أجريت في نيجيريا، وكان الهدف من الدراسة هو بيان أثر تغيير المراجع على طول فترة إصدار تقرير المراجعة في نيجيريا واستخدمت الدراسة متغير حجم الشركة وتاريخ نهاية السنة المالية مع المتغير الخاص بتغيير المراجع وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير تغيير مراجع الحسابات على طول فترة إصدار تقرير المراجعة.

## (5/8) المتغيرات الأخرى:

تشمل المتغيرات الأخرى تلك المتغيرات والتي وردت في الدراسات السابقة وهي:

## (1/5/8) حجم الشركة

يؤثر حجم المنشأة Firm Size على توقيت إصدار تقرير المراجعة، فقد ورد هذا المتغير في بعض الدراسات السابقة، ففي دراسة (Bonson-Pante et.al, 2008) والتي توصلت إلى أن حجم الشركة في القطاع الصناعي المنتمي إليه العميل ذات تأثير سلبي على تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة، وفي دراسة (Qasim, 2014) والتي تمت في السعودية وكانت عينة الدراسة 153 شركة من الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى تأثير كل من حجم مكتب المراجعة وحجم الشركة كمتغيرات مؤثرة على تقارير المراجعة، وفي دراسة (Ashton.et.al, 1989) والتي شرحت العلاقة بين تأخير صدور تقرير المراجعة للفترة من عام 1977 إلى عام 1982، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن حجم الشركة وحجم مكتب المراجعة لهما تأثير عكسي على توقيت صدور تقرير المراجعة، أي وجود علاقة سلبية أو عكسية بين حجم الشركة وتوقيت صدور تقرير المراجعة وكذلك في دراسة (Afify, 2009) والتي تمت في جمهورية مصر العربية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير لحجم الشركة على وقت إصدار تقرير المراجعة.

ويرى الباحث أن كبر حجم المنشأة يساعد في تقليل فترة إصدار تقرير المراجعة وذلك نظراً لوجود نظام للرقابة الداخلية أكثر تفصيلاً وما يتطلبه ذلك من وجود عدداً كبيراً من المراجعين ذو الكفاءة مقارنة بالمنشآت صغيرة الحجم، حيث يتيح نظام الرقابة الداخلية في المنشآت كبيرة الحجم عمليات الرقابة على الإفصاح غير المناسب للمعلومات المالية بصفة عامة، والعوامل الأخرى الهامة وتحسين جودة نظام إعداد التقارير المالية، بالإضافة إلى أن الوقت الذي يستغرقه المراجع في إجراء اختبارات الرقابة يكون أقل وكذلك في إجراءات المراجعة مما ينعكس في النهاية على تخفيض وقت إصدار تقرير المراجعة مثل دراسة (Mohamad-Nor.et.al, 2010)، ودراسة (Ku Ismail and Chandler, 2004) والتي أجريت في ماليزيا بأن الشركات الكبرى بالإضافة لما سبق تكون تحت إشراف الجهات الرقابية مما يستدعي صدور التقرير في وقت مناسب وكذلك فإن المحللين الماليين يقومون بتحليل البيانات الواردة في القوائم المالية لتلك الشركات، وكل ذلك يؤدي إلى وجود العديد من الضغوط على المراجع لإصدار التقارير في التوقيت المناسب، حيث أكدت نتائج الدراستين تأثير حجم الشركة على تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة وإن العلاقة سلبية.

وهذا ما أكدته دراسة (Carslaw and Kaplan, 1991)، حيث أشارت الدراسة إلى أن الشركات ذات الحجم الكبير يكون لديها نظام رقابة داخلية قوي مما يقلل احتمالات الأخطاء في القوائم المالية وذلك يؤثر على وقت المراجعة مما يؤدي إلى توقيت أقل لتقرير المراجعة ويرى الباحث أن متغير حجم الشركة كمتغير مؤثر على توقيت إصدار تقرير المراجعة وورد في دراسة كل من (Soltani, 2002, Kent & Stewart, 2012, Francis.et.al, 2009)

وكذلك في دراسة (Al-Ajmi, 2008)، وعلى عكس تلك النتائج والواردة في معظم الدراسات السابقة، فقد توصلت دراسة (Givoly and Palmon, 1982) إلى عدم تأثير حجم الشركة على توقيت إصدار تقرير المراجعة ويتوقع الباحث أن تكون هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم الشركة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة، ويتم قياس حجم الشركة من خلال قيمة اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية كل فترة مالية.

### (2/5/8) تاريخ نهاية السنة المالية:

إن تاريخ نهاية السنة المالية يمثل إحدى المتغيرات التي قد تكون مؤثرة على توقيت إصدار تقرير المراجعة، وذلك يرجع إلى أنه في هذا التاريخ يمثل ضغط الموسم بالنسبة لمكاتب المراجعة وبصفة خاصة إذا كان تاريخ نهاية السنة المالية لمعظم الشركات هو 12/31، حيث يكون هناك ضغط على مكاتب المراجعة، مما قد يؤثر على وقت إصدار تقرير المراجعة.

وقد ورد في دراسة (Knechel and Payne, 2001, Ng and Tai, 1994) أن تاريخ نهاية السنة المالية يمثل إحدى المتغيرات المؤثرة على توقيت تقرير المراجعة وكذلك توصلت دراسة (Habib, 2011) إلى أن تاريخ نهاية السنة المالية في نيوزيلندا وهو 3/31 أو 6/30 له علاقة ارتباط سلبية مع تاريخ أو توقيت صدور تقارير المراجعة، والتي قد توصلت نتائج الدراسة إلى أن تاريخ نهاية السنة المالية وهو 12/31 يمثل ضغوط على مكاتب المراجعة مما يؤدي إلى زيادة في وقت إصدار تقرير المراجعة، حيث إن ذلك التاريخ يمثل ضغوط في موسم المراجعة على مكاتب المراجعة. وفي دراسة (Austine.et.al, 2013) والتي تمت في نيجيريا توصلت نتائج الدراسة إلى أن تاريخ نهاية السنة المالية ذات تأثير إيجابي على وقت إصدار تقرير المراجعة، ولذلك يرى الباحث أن هناك اتفاق في نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بتاريخ نهاية السنة المالية.

ولذلك يتوقع الباحث أن تكون هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين تاريخ نهاية السنة المالية وتأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة.

### (3/5/8) ربحية الشركة:

إن ربحية الشركة من المتوقع أن تؤثر على توقيت إصدار، وهذا ما أوضحته دراسة (Bowen.et.al, 1992)، حيث أوضحت الدراسة أن الشركات الناجحة والتي تحقق أرباح تقوم بإهاء عملياتها بصورة أسرع من الشركات التي تحقق خسائر مما يؤثر على وقت إصدار التقرير وبينت ذلك دراسة (Carslaw & Kaplan, 1991) حيث أوضحت أن الشركات المحققة للأرباح تسعى إلى إصدار تقرير المراجعة في توقيت أقل من الشركات التي تحقق خسائر وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة بين تحقيق الشركة للخسائر وتأخر توقيت تقرير المراجعة.

وفي دراسة (Owusun, 2000) والتي أجريت في زمبابوي، أوضحت أن الشركات التي تحقق أرباح تقل فيها فترة إصدار تقرير المراجعة، أي وجود علاقة سلبية أو عكسية بين تحقيق الشركة للأرباح وتأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة. وكذلك توصلت دراسة (Henderson & Kaplan, 2000) إلى أن حجم الشركة يعتبر إحدى المتغيرات المؤثرة جوهريا على خفض وقت إصدار تقرير المراجعة.

وكذلك فإن دراسة (Francis, 2009) فقد توصلت إلى نتيجة مماثلة، حيث أوضحت نتائج الدراسة أن ربحية الشركة هي إحدى المتغيرات التي لها تأثير سلبي على تأخير توقيت تقرير المراجعة، أما دراسة (Carslaw & Kaplan, 1991) فقد توصلت أيضاً إلى وجود تأثير لربحية الشركة على توقيت إصدار تقرير المراجعة، وفي دراسة (Abdulla, 1996) والتي تمت على 26 شركة بالبحرين، فقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط سلبية بين ربحية الشركة وتأخير توقيت تقرير المراجعة.

وفي دراسة (Alim & Shakawat, 2010) فقد قامت الدراسة بإدخال متغير ربحية الشركة ضمن متغيرات نموذج الدراسة وعبرت عنه من خلال معدل العائد على حقوق الملكية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط سلبية بين ربحية الشركة وتأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة وأكدت ذلك دراسة (Lee et al., 2008)، ولذلك يتوقع الباحث أن تكون هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين ربحية الشركة وتأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة.

#### (4/5/8) السيولة بالشركة:

أوضحت دراسة (Whittred and Zimmer, 1984) أن الشركات التي تحصل على إعانات مالية لوجود مشاكل سيولة لديها تأخذ وقت أطول عند إصدار تقرير المراجعة حيث أن إدارة هذه الشركات تسعى لتأخير وقت إصدار تقرير المراجعة بسبب عجز السيولة لديها، وتحاول الإدارة تأخير الإعلان عن تلك الأنباء السيئة عن الشركة، وكذلك أوضحت دراسة (Ezat & El-Masry, 2008) والتي أجريت في جمهورية مصر العربية لتطبيق الحوكمة وبيان تأثيرها على توقيت التقارير الفترية للشركات المساهمة والمسجلة بالبورصة المصرية، وأوضحت نتائج الدراسة تأثير السيولة وحجم الشركة ونوع مكتب المراجعة وحجم مجلس الإدارة على توقيت التقارير الفترية للشركات المساهمة. ولذلك يتوقع الباحث أن تكون هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين السيولة بالشركة وتأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة على الرغم من أنها لم ترد في معظم الدراسات السابقة، حيث يرى الباحث أنه في الوقت الحالي تعتبر السيولة عنصر هام من عناصر التقييم المالي بالشركات.

**(5/5/8) معدل العائد على الأصول:**

أشارت دراسة (Alan.et.al, 2014) إلى تأثير معدل العائد على الأصول كمتغير رقابي في نموذج الدراسة على تأخير وقت إصدار تقرير المراجعة، وكذلك أشارت دراسة (Ziyad, 2013) والتي أجريت في الأردن وتتضمن نموذج الدراسة معدل العائد على الأصول كإحدى المتغيرات الرقابية في النموذج وأظهر ارتباط سالب مع توقيت إصدار تقرير المراجعة.

**(6/8) الدراسة التطبيقية****(1/6/8) هدف الدراسة التطبيقية للبحث**

تهدف الدراسة التطبيقية التي قام بها الباحث إلى اختبار فروض البحث الرئيسية وذلك لتحديد مدى قبول صحة هذه الفروض من عدمه، وتحقيق الأهداف التي تسعى إليها تسعى إليها هذه الدراسة، ومن ثم قياس وتفسير التأثير المشترك للتخصص الصناعي للمراجع على الفترة الزمنية التي يقضيها المراجع في مراجعة حسابات العميل وباقي المتغيرات الواردة بالدراسة.

**(2/6/8) توصيف مجتمع وعينة الدراسة:**

إن مجتمع الدراسة هو الشركات المدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة من عام 2010 إلى عام 2014، والتي يبلغ عددها 252 شركة، وقد كان معيار اختيار عينة الدراسة توافر الشروط الآتية:

1. أن تكون الشركة أكثر نشاطاً واستقراراً في سوق الأوراق المالية خلال فترة الدراسة من عام 2010 إلى عام 2014، وقد قام الباحث باستبعاد الشركات ذات النشاط غير المستقر، حتى لا يترك اختيارها ضمن الشركات الممثلة لعينة الدراسة تأثيراً سلبياً على دقة وموثوقية النتائج.

2. أن تتوفر للشركة المختارة كافة البيانات اللازمة لإجراء الاختبارات البحثية خلال نطاق فترة الدراسة.

واعتمد الباحث في جمع بيانات الدراسة التطبيقية اللازمة لأغراض قياس متغيرات الدراسة خلال النطاق الزمني المحدد لفترة الدراسة، واختبار فروض البحث وبناء النموذج المقترح على التقارير والقوائم المالية السنوية وإيضاحاتها المتممة وعلى بعض قواعد البيانات بالمواقع الإلكترونية الرسمية للشركات الممثلة في عينة البحث، ودليل كومباس مصر لأسواق المال، وموقع شركة مصر لنشر المعلومات (EGID)، وموقع البورصة المصرية، وموقع شركة مصر لخدمة المعلومات والتجارة (MIST) وموقع معلومات مباشر.

وقام الباحث بتحديد حجم عينة الدراسة كما يلي:

$$n = \frac{N \delta^2 Z_{\alpha/2}^2}{(N-1)\delta^2 + \delta^2 Z_{\alpha/2}^2}$$

حيث أن

$N$  حجم المجتمع (عدد الشركات).

$\delta^2$  الانحراف المعياري لقيم المتغير التابع (عدد أيام المراجعة) بمجتمع البحث.

$Z_{\alpha/2}$  الدرجة المعيارية من جداول التوزيع الطبيعي.

وأن حجم المجتمع هو 252 شركة وبناء على الانحراف المعياري للمتغير التابع لمجتمع الدراسة وهو 19.23. وباستخدام أكبر درجة معيارية وهي 49.3، فقد بلغ حجم العينة 12 شركة، ولذا تم استخدام بيانات 24 شركة وهو يمثل ضعف حجم العينة وذلك لضمان تمثيل مختلف الشركات والقطاعات في عينة الدراسة.

واشتملت الدراسة على بيانات من النوع Panel data حيث جمعت بين بيانات السلسلة الزمنية Time Series والبيانات المقطعية Cross Section، مما يساعد على بناء نموذج الدراسة من خلال استخدام نموذج Time Series Cross Sectional (TSCS)، حيث اشتملت على بيانات سلسلة زمنية من عام 2010 - 2014، لعدد 24 شركة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية التي تتوافر فيها الشروط السابقة، والمصنفة على أنها شركات نشطة، وتنتمي إلى عدة قطاعات، والجدول التالي يعرض القطاعات والشركات محل الدراسة وكذلك النسبة المئوية لعدد الشركات داخل كل قطاع.

جدول رقم (1) بيانات القطاعات والشركات في عينة الدراسة

القطاع	اسم الشركات	عدد الشركات	نسبة التمثيل داخل عينة البحث
1 قطاع الأغذية والمشروبات	1- أجواء للصناعات الغذائية	5	%21.5
	2- الإسماعيلية مصر للدواجن		
	3- الزيوت المستخلصة ومنتجاتها		
	4- جهينة للصناعات الغذائية		
	5- الدولية للمحاصيل الزراعية		
2- قطاع العقارات والإسكان	1- الاستثمار العقاري العربي-اليكو	4	%17
	2- مجموعة بورتو القابضة		

القطاع	اسم الشركات	عدد الشركات	نسبة التمثيل داخل عينة البحث
	3- العقارية للبنوك الوطنية للتنمية 4- مدينة نصر للإسكان والتعمير		
3- قطاع الإعلام	1- مدينة الإنتاج الاعلامي	1	4%
4- قطاع الكيماويات	1- المالية والصناعية المصرية	1	4%
5- قطاع الترفيه والسياحة	1- المصرية للمنتجات السياحية	1	4%
6- قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	1- إسكندرية للزيوت المعدنية 2- إسكندرية للغزل والنسيج 3- الأهرام للطباعة والتغليف 4- الخدمات الملاحية والبتروولية 5- جي بي اوتو	5	21.5%
7- قطاع منتجات منزلية وشخصية	1- النساجون الشرقيون	1	4%
8- قطاع الاتصالات	1- اوراسكوم للاتصالات والتكنولوجيا القابضة	1	4%
9- قطاع تشييد ومواد بناء	1- العربية للاسمنت 2- العز بروسلين	2	8%
10- قطاع الموارد الأساسية	1- اسيك للتعدين - اسكوم	1	4%
11- قطاع الخدمات المالية	1- شركة الأهلي للتنمية والاستثمار 2- العربية للاستثمارات والتنمية	2	8%
الإجمالي	24	24	100%

المصدر: (الجدول من إعداد الباحث)

**(3/6/8) متغيرات الدراسة ومنهجية قياسها:**

في ضوء مشكلة البحث ولأغراض تحقيق الأهداف البحثية لهذه الدراسة قام الباحث بتحديد متغيرات البحث ومنهجية قياسها على النحو التالي:

**(1/3/6/8): المتغير التابع (Y): توقيت إصدار تقرير المراجعة (ARL):**

يتمثل المتغير التابع في هذه الدراسة في توقيت إصدار تقرير المراجعة ويتم قياس المتغير التابع بعدد الأيام من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة وحتى تاريخ توقيع مراجع الحسابات على تقرير المراجعة، وذلك كما ورد في العديد من الدراسات السابقة.

**(2/3/6/8) المتغيرات المستقلة ( $X_K$ ) ومنهجية قياسها:**

تم تقسيم المتغيرات المستقلة والتي يفترض الباحث أنها تؤثر في تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة إلى المتغيرات الآتية:

**1- مراجع الحسابات (AC):**

هو متغير وصفي ثنائي Binary يأخذ إحدى قيمتين: القيمة = 1 لو كان تم تغيير المراجع خلال السنة، أو القيمة صفر لو لم يتم تغيير المراجع خلال السنة، ورمز المتغير في الدراسة ( $X_1$ ).

**2- الفترة الزمنية للمراجع بالشركة (Tenure):**

هو متغير وصفي ثنائي Binary يأخذ إحدى قيمتين: القيمة = 1 لو كانت الفترة الزمنية للمراجع بالشركة أقل من سنتين المراجع خلال السنة، أو القيمة صفر لو كانت الفترة الزمنية للمراجع أكثر من سنتين، وبالتالي فإن الفترة الزمنية تكون إما فترة قصيرة أو فترة طويلة ورمز المتغير في الدراسة ( $X_2$ ).

**3- التخصص الصناعي للمراجع (SPEC)**

هو متغير وصفي ثنائي Binary يأخذ إحدى قيمتين: القيمة = 1 لو كان المراجع متخصص بصناعة العميل وذلك في حالة إذا كان المراجع يتبع إحدى المكاتب الكبرى أو القيمة صفر لو المراجع غير متخصص بصناعة العميل وذلك في حالة إذا كان المراجع لا يتبع إحدى المكاتب الكبرى ورمز المتغير في الدراسة ( $X_3$ ).



#### 4- التأثير المشترك للتخصص الصناعي للمراجع على الفترة الزمنية (SPEC\*Tenure)

تقوم هذه الدراسة بقياس التأثير المشترك للتخصص الصناعي لمراجع الحسابات على الفترة الزمنية التي يقضيها

المراجع في مراجعة حسابات الشركة، وذلك من خلال:

1. التأثير المشترك في الفترة الزمنية القصيرة

2. التأثير المشترك في الفترة الزمنية الطويلة

ورمز المتغير في الدراسة (X4)

#### 5- نهاية السنة المالية (YEND)

وهو متغير وصفي ثنائي Binary يأخذ إحدى قيمتين: القيمة = 1 لو كانت السنة المالية للشركة تنتهي في

12/31، أو القيمة صفر لو كانت السنة المالية للشركة تنتهي في تاريخ 6/30، ورمز المتغير في الدراسة (X5).

#### 6- حجم الشركة SIZE

يتم قياس حجم الشركة من اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول ورمز المتغير في الدراسة (X6).

#### 7- ربحية الشركة PROFIT

يتم قياس ربحية الشركة من خلال رقم صافي الربح للعام ورمز المتغير في الدراسة (X7).

#### 8- السيولة للشركة LIQUIDITY

يتم قياس السيولة بالشركة من خلال إحدى نسب السيولة وفي نسبة التداول، وهي ناتج خارج قسمة الأصول

التداولية على الخصوم المتداولة للسنة ورمز المتغير في الدراسة (X8).

#### 9- معدل العائد على الأصول ROA

يتم قياس معدل العائد على الأصول بالشركة، وهي ناتج خارج قسمة صافي الربح على إجمالي الأصول للسنة

(X9) ورمز المتغير في الدراسة.

#### (4/6/8) تحليل نتائج التحليل الإحصائي واختبار فروض البحث وبناء النموذج المقترح:

وفيما يلي تطبيق ذلك على متغيرات الدراسة:

#### (1/4/6/8) التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة Descriptive Statistics:

بحساب الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة جاءت النتائج كما يلي:

## (1/1/4/6/8) المتغير التابع Y (توقيت إصدار تقرير المراجعة)

بحساب الإحصاءات الوصفية لهذا المتغير جاءت النتائج على مستوى الشركات والقطاعات كما يلي:

جدول رقم (2) الإحصاءات الوصفية لتوقيت إصدار تقرير المراجعة للشركات بعينة الدراسة

رقم الشركة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
1	79.8	27.15	52	120
2	70.8	15.71	52	95
3	71.2	15.53	49	89
4	87	11.77	71	103
5	85.8	17.08	65	111
6	78.2	14.91	56	95
7	62.6	10.31	45	72
8	68	13.56	46	81
9	72.8	4.66	67	78
10	82.2	11.92	67	94
11	60	33.09	17	93
12	74.2	8.44	68	89
13	80.8	5.45	72	87
14	79	20.76	64	112
15	90.4	25.79	53	124
16	75.2	23.93	40	100
17	79	11.27	66	91
18	88.6	19.65	74	123
19	82.2	16.53	69	110
20	76	16.97	49	91
21	73.8	14.52	53	90
22	79	11.14	65	89
23	78	10.22	65	90
24	72.6	18.5	44	93

ويوضح الجدول السابق الوسط الحسابي والانحراف المعياري، وكذلك الحدود الدنيا والعليا لقيم المتغير التابع وهو

عدد الأيام من تاريخ نهاية السنة المالية للشركة وحتى تاريخ إصدار تقرير المراجعة، وهذه القيم لعدد 24 شركة خلال فترة

الدراسة وهي من عام 2010 إلى عام 2014، ويظهر الجدول أن أقصر فترة زمنية لإصدار تقرير المراجعة هي 40 يوم

بينما أطول فترة زمنية لإصدار تقرير المراجعة هي 124 يوم.

وكذلك قام الباحث بإجراء تحليل التباين (ANOVA) لتحديد ما إذا كانت هناك فروق جوهرية بين الشركات الموجودة في عينة الدراسة من حيث عدد أيام إصدار تقرير المراجعة لكل شركة، وأظهرت نتائج تحليل التباين أن هناك تباين في عدد الأيام المتعلقة بإصدار تقرير المراجعة بين الشركات الموجودة في عينة الدراسة، حيث كانت قيمة F المحسوبة = 8.11 ومستوى المعنوية أقل من 0.01، مما يؤكد وجود اختلاف بين تلك الشركات من حيث توقيت إصدار تقرير المراجعة والممثل بعدد الأيام من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة حتى تاريخ توقيع المراجع وإصدار تقرير المراجعة. وقد قام الباحث بعمل ترتيب تصاعدي للشركات الموجودة بعينة الدراسة على المستوى القطاعي وذلك طبقاً للوسط الحسابي لعدد الأيام لكل شركة، كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (3) ترتيب الشركات تصاعدياً وفقاً لطول فترة إصدار تقرير المراجعة

م	الشركة	القطاع	وسط حسابي	انحراف معياري
1	الأهرام للطباعة والتغليف	صناعية وسيارات	45.2	7.395945
2	إسكندرية للزيوت المعدنية	صناعية وسيارات	48	18.30301
3	الدولية للمحاصيل الزراعية	الأغذية والمشروبات	59.6	11.4149
4	الإسماعيلية مصر للدواجن	الأغذية والمشروبات	67	9.591663
5	النساجون الشرقيون	منتجات منزلية وشخصية	67.8	2.588436
6	جي بي اوتو	صناعية وسيارات	69.2	20.04245
7	مجموعة عامر القابضة	العقارات والإسكان	69.6	1.81659
8	شركة الأهلي للتنمية والاستثمار	خدمات مالية	70.2	1.923538
9	اوراسكوم للاتصالات والتكنولوجيا القابضة	اتصالات	73.2	5.718391
10	العقارية للبنوك الوطنية للتنمية	العقارات والإسكان	73.6	6.8775
11	الخدمات الملاحية والبتروولية	صناعية وسيارات	74.6	11.34901
12	المالية والصناعية المصرية	كيماويات	78.6	14.17039
13	أسيك للتعددين - اسكوم	موارد أساسية	78.8	10.25971
14	الزيوت المستخلصة ومنتجاتها	الأغذية والمشروبات	79.4	9.939819
15	العز بورسليين	التشييد ومواد البناء	80.6	9.502631
16	مدينة نصر للإسكان والتعمير	العقارات والإسكان	81.8	5.932959
17	إسكندرية للغزل والنسيج	صناعية وسيارات	82.2	11.03177
18	العربية للإسمنت	التشييد ومواد البناء	82.4	1.516575

م	الشركة	القطاع	وسط حسابي	انحراف معياري
19	المصرية للمنتجات السياحية	سياحة وترفيه	85.2	5.069517
20	أجواء للصناعات الغذائية	الأغذية والمشروبات	91.2	3.701351
21	العربية للاستثمارات والتنمية	خدمات مالية	92.2	18.4716
22	الإنتاج الإعلامي	الإعلام	93.2	4.658326
23	الاستثمار العقاري العربي - اليكو	العقارات والإسكان	100.4	21.59398
24	جهينة للصناعات الغذائية	الأغذية والمشروبات	103.2	10.7564

ويرى الباحث أنه طبقاً لما سبق يمكن تصنيف الشركات من حيث تأخير توقيت إصدار كما جاءت بالجدول كما يلي:  
جاء في المرتبة الأولى في تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة الشركة رقم 24 والموجودة في "قطاع الأغذية والمشروبات" حيث بلغ المتوسط الحسابي 374.1 وجاء في المرتبة الثانية في تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة الشركة رقم 23 حيث بلغ المتوسط الحسابي 100.4.

#### (2/1/4/6/8) توصيف المتغيرات الكمية بالدراسة:

الجدول التالي يوضح الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة الكمية، والتي تشمل كل من حجم الشركة، وربحية الشركة، ومعدل العائد على الأصول ونسبة السيولة.

#### جدول رقم (4) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الكمية بالدراسة

رمز المتغير	وصف المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة
χ <sub>6</sub>	حجم الشركة	20.49	1.57	16.97	25.13
χ <sub>7</sub>	ربحية الشركة	115904740.8	251821169.8	-56234553.71	1419436274
χ <sub>8</sub>	السيولة	3.37	4.91	0.045	40.48
χ <sub>9</sub>	معدل العائد على الأصول	0.084	0.199	-0.304	1.911

ويتضح من الجدول ما يلي:

أ- إن "حجم الشركة" والذي يعبر عنه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول ويقاس لعدد أربع وعشرين شركة، بمتوسط حسابي 20.49، وانحراف معياري 1.57، ويدل الانحراف المعياري على وجود اختلافات في أحجام الشركات في عينة الدراسة.

ب- إن "ربحية الشركة" والذي يعبر عنه برقم صافي الربح بمتوسط حسابي 115904740.8، وانحراف معياري 251821169.8، وتقاس لعدد أربع وعشرين شركة، يرجع كبر الانحراف المعياري إلى التباين بين أرباح الشركات.

- ج- إن "السيولة" والمعبر عنها بنسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة، والتي تقاس لعدد أربع وعشرين شركة بمتوسط حسابي 3.37 وانحراف معياري 6.91 مما يدل على وجود اختلافات بين الشركات في نسبة السيولة بعينة الدراسة.
- د- إن "معدل العائد على الأصول" والمعبر عنها بنسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول والذي يقاس لعدد أربع وعشرين شركة، بمتوسط حسابي 0.084 وانحراف معياري 0.199 مما يدل على وجود اختلافات بين الشركات في نسبة معدل العائد على الأصول بعينة الدراسة.

### (3/1/4/6/8) توصيف المتغيرات الوصفية الثنائية بالدراسة:

تم قياس بعض المتغيرات بالدراسة باستخدام متغير وصفي ثنائي Binary يأخذ إحدى قيمتين: القيمة = 1، أو القيمة صفر، وبالتالي فإن التوصيف المناسب لهذه المتغيرات هو التوزيع التكراري، وجاءت النتائج كما يلي:

#### أ- التوزيع التكراري لمتغير تغيير المراجع X1

تم قياس تغيير المراجع بمتغير وصفي ثنائي Binary يأخذ إحدى قيمتين: القيمة = 1 لو كان تم تغيير المراجع في نفس السنة، أو القيمة صفر لو كان لم يتم تغيير المراجع في نفس السنة، وبالتالي فإن التوصيف المناسب لهذا المتغير هو التوزيع التكراري، وجاءت النتائج كما يلي:

#### جدول رقم (5) التوزيع التكراري لمتغير تغيير المراجع X1

بيان	عدد	نسبة %
تغيير المراجع في نفس السنة	14	11.6
عدم تغيير المراجع في نفس السنة	106	88.4
الإجمالي	120	100

ويتضح من الجدول أن نسبة 88.4% من إجمالي عينة البحث لم يتم تغيير المراجع، أما الشركات التي قامت بتغيير المراجع نسبتهم 11.6%.

#### ب- التوزيع التكراري لمتغير الفترة الزمنية X2

تم قياس الفترة الزمنية التي يقضيها المراجع في مراجعة حسابات الشركة بمتغير وصفي ثنائي Binary يأخذ إحدى قيمتين: القيمة = 1 لو كانت الفترة الزمنية أقل من عامين إلى فترة زمنية قصيرة، أو القيمة صفر لو كانت الفترة الزمنية أكثر من عامين أي فترة زمنية طويلة، وبالتالي فإن التوصيف المناسب لهذا المتغير هو التوزيع التكراري، وجاءت النتائج كما يلي:

## جدول رقم (6) التوزيع التكراري لمتغير الفترة الزمنية X2

بيان	عدد	نسبة %
الفترة الزمنية القصيرة	23	19.2
الفترة الزمنية الطويلة	88	80.8
الإجمالي	120	100

يتضح من الجدول أن نسبة 80.8% من إجمالي عينة البحث بها الفترة الزمنية التي قضاها المراجع في مراجعة حسابات الشركة هي فترة طويلة أي أكثر من سنتان، أما الشركات التي بها الفترة الزمنية القصيرة وهي أقل من سنتان فإن نسبتهم 19.2%.

## ج- التوزيع التكراري لمتغير التخصص الصناعي للمراجع X3

تم قياس التخصص الصناعي للمراجع بمتغير وصفي ثنائي Binary يأخذ إحدى قيمتين: القيمة = 1 لو كان المراجع متخصص في صناعة العميل، أو القيمة صفر لو كان المراجع غير متخصص في صناعة العميل، وبالتالي فإن التوصيف المناسب لهذا المتغير هو التوزيع التكراري، وجاءت النتائج كما يلي:

## جدول رقم (7) التوزيع التكراري لمتغير التخصص الصناعي للمراجع X3

بيان	عدد	نسبة %
وجود التخصص الصناعي للمراجع	94	78.33
عدم وجود التخصص الصناعي للمراجع	26	21.67
الإجمالي	120	100

يتضح من الجدول أن نسبة 78.33% من إجمالي عينة البحث أن مراجع الحسابات متخصص في صناعة العميل، أما الشركات التي بها المراجع غير متخصص فإن نسبتهم 21.67%.

## د- التوزيع التكراري للتأثير المشترك لمتغير التخصص الصناعي للمراجع مع متغير الفترة الزمنية X4

تم حساب التوزيع التكراري للمتغير الثنائي الخاص بالتأثير المشترك للتخصص الصناعي للمراجع مع الفترة الزمنية كما في الجدول التالي:

## جدول رقم (8) التوزيع التكراري لمتغير التأثير المشترك التخصص الصناعي والفترة الزمنية X4

بيان	عدد	نسبة %
التخصص الصناعي للمراجع والفترة القصيرة	46	38.33
التخصص الصناعي للمراجع والفترة الطويلة	74	61.67

## (8 - 7) نتائج اختبارات فروض البحث

لاختبار الفروض السابق صياغتها بالبحث، تم الاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، حيث يعتمد أسلوب الانحدار الخطي المتعدد على دراسة تأثير المتغيرات المستقلة معا على المتغير التابع لبيانات الشركات الأربع والعشرين.

وتم إدخال المتغيرات التسعة المستقلة للنموذج لقياس مدى تأثيرها مجتمعة على توقيت إصدار تقرير المراجعة والذي يمثل المتغير التابع بالدراسة، كما تم الاعتماد على الاحتفاظ بجميع المتغيرات المستقلة في النموذج دون إسقاط أي منها وذلك للتعرف على مدى معنوية كل منها، وبناء عليه قبول أو رفض الفرض الخاص بعلاقة هذا المتغير بالمتغير التابع في الدراسة، ويوضح الجدول التالي نتائج تطبيق هذا النموذج.

## جدول (9) نتائج الانحدار المتدرج Stepwise Regression

بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لاختبارات الفروض

المتغيرات المستقلة	المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار $\beta$	T اختبار	مستوى المعنوية
Constant		14.899-	0.76-	0.451
$\chi_1$	AC	9.999	1.96	0.052
$\chi_2$	Tenure	15.131	3.35	0.001
$\chi_3$	SPEC	32.728-	7.47-	0.001
$\chi_4$	Tenure*SPEC	0.426-	6.29-	0.001
$\chi_5$	YEND	2.347	0.76	0.451
$\chi_6$	SIZE	5.446	5.66	0.001
$\chi_7$	Profit	0.0001-	4.25-	0.001
$\chi_8$	Liquidity	0.0001	1.86	0.065
$\chi_9$	ROA	5.091	0.83	0.407
F-calculated		16.18		0.000
$R^2$		0.57		

ويتضح من الجدول أن قيم F المحسوبة 16.18 وذات مستوى معنوية مرتفع (أقل من 0.001) مما يدل على معنوية النموذج ككل، وبصورة أخرى فإن التأثير الكلي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع معنوية، ويقوم الباحث باختبار الفروض الخاصة بالبحث كما يلي:

## نتائج اختبار الفرض الأول في البحث

تم صياغة الفرض الأول في البحث كما يلي:

"توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة وتغيير المراجع"

ولاختبار هذا الفرض قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار المتعدد بين المتغير التابع والمتمثل في التأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة ويرمز له بالرمز  $|Y|$  والمتغير المستقل المتعلق بتغيير المراجع هو:  $X1$  ويرمز له بالبحث "AC"، وأوضحت النتائج عن وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية موجبة بين المتغير التابع  $|Y|$  وهو التأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة، المتغير  $X1$  "تغيير المراجع"، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط وهو 0.184 وهو ارتباط معنوي موجب في حين بلغ معامل الانحدار 9.999 بمستوى معنوية 0.052، مما يدل على وجود علاقة معنوية موجبة بين تغيير المراجع والتأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة، وهو ما يؤدي إلى قبول الفرض الأول الذي يقضي بوجود علاقة معنوية ذات تأثير إيجابي لتغيير المراجع على التأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة.

## نتائج اختبار الفرض الثاني في البحث

تم صياغة الفرض الثاني في البحث كما يلي:

"توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة والفترة الزمنية لارتباط المراجع بالشركة"

ولاختبار هذا الفرض قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار المتعدد بين المتغير التابع والمتمثل في التأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة ويرمز له بالرمز  $|Y|$  والمتغير المستقل المتعلق بتغيير المراجع هو:  $X2$  ويرمز له بالبحث "Tenure"، وأوضحت النتائج عن وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المتغير التابع  $|Y|$  وهو التأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة، المتغير  $X2$  "الفترة الزمنية لارتباط المراجع بالشركة"، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط وهو 0.305 وهو ارتباط معنوي موجب في حين بلغ معامل الانحدار = 15.131 بمستوى معنوية 0.001، مما يدل على وجود علاقة معنوية موجبة بين قصر الفترة الزمنية لارتباط المراجع بالشركة وهي أقل من سنتان مع التأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة، وتكون هذه العلاقة سالبة في حالة طول الفترة الزمنية لبقاء المراجع بالشركة وذلك يتفق مع معظم النتائج الواردة في الدراسات السابقة، وهو ما يؤدي إلى قبول الفرض الثاني الذي يقضي بوجود علاقة معنوية ذات تأثير للفترة الزمنية القصيرة الخاصة بارتباط المراجع بالشركة على التأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة.

## نتائج اختبار الفرض الثالث في البحث

تم صياغة الفرض الثالث في البحث كما يلي:

"توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة والتخصص الصناعي لمراجع الحسابات"



ولاختبار هذا الفرض قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار المتعدد بين المتغير التابع والمتمثل في التأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة ويرمز له بالرمز |Y| والمتغير المستقل المتعلق بالتخصص الصناعي للمراجع هو: X3 ويرمز له بالبحث "SPEC"، وأوضحت النتائج عن وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية سالبة بين المتغير التابع |Y| وهو التأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة، المتغير X3 "التخصص الصناعي للمراجع"، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط -0.58 وهو ارتباط معنوي سالب في حين بلغت معامل بلغت قيمة معامل الانحدار = -32.728 ومستوى معنوية 0.000، مما يدل على وجود علاقة معنوية سالبة بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات، والتأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة، وهو ما يؤدي إلى قبول الفرض الثالث الذي يقضي بوجود علاقة معنوية ذات تأثير سلبي للتخصص الصناعي للمراجع على التأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة.

### نتائج اختبار الفرض الرابع في البحث

تم صياغة الفرض الرابع في البحث كما يلي:

"توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة والتأثير المشترك للعلاقة بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات والفترة الزمنية لارتباط المراجع بالشركة"

ولاختبار هذا الفرض قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار المتعدد بين المتغير التابع والمتمثل في التأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة ويرمز له بالرمز |Y| والمتغير المستقل المتعلق بالتأثير المشترك للعلاقة بين التخصص الصناعي والفترة الزمنية هو: X4 ويرمز له بالبحث "Tenure\*SPEC"، وأوضحت النتائج عن وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية سالبة بين المتغير التابع |Y| وهو التأخير في توقيت إصدار تقرير، والمتغير X4 "التأثير المشترك للتخصص الصناعي لمراجع الحسابات والفترة الزمنية لارتباط المراجع بالشركة"، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط -0.515 وهو ارتباط معنوي سالب في حين بلغت قيمة معامل الانحدار = -0.426 مستوى معنوية 0.000، مما يدل على وجود علاقة معنوية سالبة بين التأثير المشترك للتخصص الصناعي لمراجع الحسابات والفترة الزمنية لارتباط المراجع بالشركة والتأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة، وذلك بمعنى أن التأثير المشترك للتخصص الصناعي لمراجع الحسابات مع الفترة الزمنية سواء كانت تلك الفترة قصيرة أم طويلة يؤدي إلى عدم التأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة، وهو ما يؤدي إلى قبول الفرض والذي يقضي بوجود علاقة معنوية ذات تأثير سلبي للتأثير المشترك للعلاقة بين التخصص الصناعي للمراجع والفترة الزمنية لارتباط المراجع بالشركة على التأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة، وإن ذلك يؤدي إلى أن التأثير المشترك لتلك العلاقة يكون سالباً سواء كانت الفترة الزمنية لارتباط المراجع بالشركة قصيرة أو طويلة.

## نتائج اختبار الفرض الخامس في البحث

تم اختبار الفرض الخامس بالبحث كما يلي:

### نتائج اختبار الفرض الفرعي الأول:

تم صياغة الفرض الفرعي الأول للفرض الخامس في البحث كما يلي

"توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة وتاريخ نهاية السنة"

ولاختبار هذا الفرض قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار المتعدد بين المتغير التابع والمتمثل في التأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة ويرمز له بالرمز  $|Y|$  والمتغير المستقل المتعلق بتاريخ نهاية السنة المالية هو:  $X5$  ويرمز له بالبحث "YEND"، وأوضحت النتائج عن عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط وهو  $0.072$  وهو ارتباط غير معنوي في حين بلغت قيمة معامل الانحدار  $-0.347$  مستوى معنوية  $0.451$ ، مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تاريخ نهاية السنة المالية للشركة والتأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة، وذلك يتم رفض هذا الفرض على أنه غير معنوي.

### نتائج اختبار الفرض الفرعي الثاني:

تم صياغة الفرض الفرعي الثاني للفرض الخامس في البحث كما يلي:

"توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة وحجم الشركة"

ولاختبار هذا الفرض قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار المتعدد بين المتغير التابع والمتمثل في التأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة ويرمز له بالرمز  $|Y|$  والمتغير المستقل المتعلق بحجم الشركة هو:  $X6$  ويرمز له بالبحث "SIZE"، وأوضحت النتائج عن وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية موجبة بين المتغير التابع  $|Y|$  وهو التأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة، المتغير  $X6$ ، "حجم الشركة"، حيث معامل الارتباط وهو  $0.475$  وهو ارتباط معنوي موجب في حين بلغت قيمة معامل الانحدار  $05.446$  مستوى معنوية  $0.000$ ، مما يدل على وجود علاقة معنوية ذات تأثير إيجابي بين حجم الشركة والتأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة، ولذلك يتم قبول هذا الفرض على أنه معنوي.

### نتائج اختبار الفرض الفرعي الثالث:

تم صياغة الفرض الفرعي الثالث للفرض الخامس في البحث كما يلي

"توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة وربحية الشركة"

ولاختبار هذا الفرض قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار المتعدد بين المتغير التابع والمتمثل في التأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة ويرمز له بالرمز  $|Y|$  والمتغير المستقل المتعلق بربحية الشركة هو:  $X7$  ويرمز له بالبحث "Profit"،

وأوضحت النتائج عن وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية سالبة بين المتغير التابع |Y| والمتغير X7، "ربحية الشركة"، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط وهو 0.475، وهو ارتباط معنوي موجب في حين بلغت قيمة معامل الانحدار معامل حيث بلغت قيمة معامل الانحدار = - 0.0001 مستوى معنوية 0.000، مما يدل على وجود علاقة معنوية ذات تأثير إيجابي بين حجم الشركة والتأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة، ولذلك يتم قبول هذا الفرض على أنه معنوي.

### نتائج اختبار الفرض الفرعي الرابع:

تم صياغة الفرض الفرعي الرابع للفرض الخامس في البحث كما يلي

"توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة والسيولة بالشركة"

ولاختبار هذا الفرض قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار المتعدد بين المتغير التابع والمتمثل في التأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة ويرمز له بالرمز |Y| والمتغير المستقل المتعلق بسيولة الشركة هو: X8 وله بالرمز "Liquidity"، وجاءت النتائج بعدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المتغير التابع |Y| وهو التأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة، المتغير X8، "السيولة"، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط وهو 0.175 وهو ارتباط غير معنوي في حين بلغت قيمة معامل الانحدار = 0.0001 مستوى معنوية 0.065 مما يدل على عدم وجود علاقة معنوية بين السيولة بالشركة والتأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة، ولذلك يتم رفض هذا الفرض على أنه غير معنوي.

### نتائج اختبار الفرض الفرعي الخامس:

تم صياغة الفرض الفرعي الخامس للفرض الخامس في البحث كما يلي

"توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة ومعدل العائد على الأصول"

ولاختبار هذا الفرض قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار المتعدد بين المتغير التابع والمتمثل في التأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة ويرمز له بالرمز |Y| والمتغير المستقل المتعلق بمعدل العائد على الأصول هو: X9 ويرمز له بالبحث "ROA"، وأوضحت النتائج عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المتغير التابع |Y| وهو التأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة، المتغير X9، "معدل العائد على الأصول"، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط وهو 0.079 وهو ارتباط غير معنوي في حين بلغت قيمة معامل الانحدار = 0.091 مستوى معنوية 0.047، مما يدل على عدم وجود علاقة معنوية بين معدل العائد على الأصول بالشركة والتأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة، ولذلك يتم رفض هذا الفرض على أنه غير معنوي.

ومما يؤكد نتائج اختبارات الفروض أنه عندما قام الباحث باستبعاد المتغيرات الغير معنوية من نموذج الانحدار، تم التوصل

إلى النتائج التي يوضحها الجدول التالي:

## جدول (10) نتائج الانحدار المتدرج Stepwise Regression

بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المعنوية

المتغيرات المستقلة	المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار $\beta$	T اختبار	مستوى المعنوية
Constant		-20.844	-1.16	0.245
$\chi_1$	AC	11.278	3.03	0.002
$\chi_2$	Tenure	15.519	4.461	0.001
$\chi_3$	SPEC	-33.411	-7.58	0.001
$\chi_4$	Tenure*SPEC	-0.411	-6.09	0.001
$\chi_6$	SIZE	5.863	6.85	0.001
$\chi_7$	Profit	-0.0001	-5.17	0.001
F-calculated		23.02		0.001
R <sup>2</sup>		0.52		

ويتضح من الجدول أن قيم F المحسوبة 23.02 وذات مستوى معنوية مرتفع (اقل من 0.001) مما يدل على معنوية النموذج ككل، وبصورة أخرى فإن التأثير الكلي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع معنوية.

### (8/8) نتائج بناء نموذج الدراسة

تم الاعتماد على أسلوب السلاسل الزمنية لبيانات القطاعات بأخذ التغير الزمني في الاعتبار وذلك لمراعاة تغير البيانات الخاصة بكل شركة من الشركات في عينة البحث وذلك خلال الخمس سنوات من عام 2010 إلى عام 2014. ويحقق هذا الأسلوب عدة مزايا من الناحية الإحصائية أهمها درجة المرونة نظراً لزيادة حجم العينة محل الدراسة باستخدام البيانات القطاعية خلال كل سنة من سنوات السلسلة الزمنية، كما يأخذ هذا النموذج في الاعتبار أي اختلاف قد يتم بين متغيرات البيانات القطاعية من سنة لأخرى داخل السلسلة الزمنية، وكذلك يتضمن هذا النموذج دراسة التغيرات في البيانات القطاعية من شركة لأخرى وكذلك تغيرات البيانات الزمنية من سنة لأخرى في نفس الوقت حيث يساهم في تحقيق درجة أعلى من تجاهل تغير الزمن كما في نموذج الانحدار الخطي المتعدد. ويوضح الجدول التالي نتائج تطبيق نموذج السلاسل الزمنية للبيانات القطاعية

## جدول (11) نتائج تطبيق أسلوب السلاسل الزمنية للبيانات القطاعية لدراسة

تأثير المتغيرات المستقلة عن المتغير التابع

المتغيرات المستقلة	المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار $\beta$	T اختبار	مستوى المعنوية
Constant		-14.899	-0.76	0.45
$\chi_1$	AC	9.999	1.96	0.05
$\chi_2$	Tenure	15.131	3.35	0.001
$\chi_3$	SPEC	-32.728	-7.47	0.001
$\chi_4$	Tenure*SPEC	-0.426	-6.29	0.001
$\chi_5$	YEND	2.347	0.76	0.449
$\chi_6$	SIZE	5.446	5.66	0.001
$\chi_7$	Profit	-0.0001	-4.25	0.001
$\chi_8$	Liquidity	0.0001	1.86	0.063
$\chi_9$	ROA	5.091	0.83	0.405
Chi square-calculated		145.59		0.000
R <sup>2</sup>		0.73		

ويكون النموذج كما يلي:

$$y = (-14.89) + 9.99 \chi_1 + 15.13 \chi_2 + (-32.73) \chi_3 + (-0.43) \chi_4 + 2.35 \chi_5 + 5.45 \chi_6 + (-0.0001) \chi_7 + 0.0001 \chi_8 + 5.09 \chi_9 + \varepsilon$$

T 0.76- 1.96 335 7.47- 6.29- 0.76 5.66 4.25- 1.86 0.83  
 Sig. 0.45 0.05 0.001 0.001 0.001 0.449 0.001 0.001 0.063 0.405

ويتضح من الجدول أن قيمة Chi square هي 145.59 مستوى معنوية 0.001، مما يدل على معنوية النموذج ككل من حيث التأثير المعنوي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وإن المتغيرات المستقلة ذات التأثير المعنوي على المتغير التابع لا تختلف عن النتيجة الواردة في نموذج الانحدار الخطي المتعدد، حيث إن كل من المتغيرات التالية:

1. YEND

2. Liquidity

3. ROA

تعتبر متغيرات ذات تأثير غير معنوي على المتغير التابع، كما يتضح من مستوى المعنوية لهذه المتغيرات بالجدول وهي على

الترتيب 0.405، 0.063، 0.449

إلا أن  $R^2$  وهي معامل التحديد قد ارتفعت إلى 0.73 في هذا النموذج مقارنة بنموذج الانحدار الخطي المتعدد والذي بلغت فيه 0.57، وذلك يرجع إلى نتيجة دراسة تغيرات البيانات القطاعية والسلسلة الزمنية في نفس النموذج مما يوضح مزايا استخدام هذا النموذج مقارنة باستخدام نموذج الانحدار الخطي بدون مراعاة الزمن في الاعتبار.

ويرى الباحث أن تطبيق هذا النموذج يعتبر أفضل من نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وحتى عند استبعاد المتغيرات ذات التأثير غير المعنوي على المتغير التابع بالدراسة، فإن النتائج في ظل هذا النموذج تكون أفضل عنها في حالة استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، ويوضح الجدول التالي تلك النتائج:

جدول (12) نتائج تطبيق أسلوب السلاسل الزمنية للبيانات القطاعية لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة

ذات التأثير المعنوي على المتغير التابع

المتغيرات المستقلة	المتغيرات المستقلة	$\beta$ معامل الانحدار	T اختبار	مستوى المعنوية
Constant		-20.844	-1.16	0.245
$\chi_1$	AC	11.278	3.03	0.002
$\chi_2$	Tenure	15.519	4.461	0.001
$\chi_3$	SPEC	-33.411	-7.58	0.001
$\chi_4$	Tenure*SPEC	-0.411	-6.09	0.001
$\chi_6$	SIZE	5.863	6.85	0.001
$\chi_7$	Profit	-0.0001	-5.17	0.001
Chi square-calculated		138.1		0.000
$R^2$		0.612		

وتكون معادلة النموذج كما يلي:

$$y = (-20.84) + 11.28\chi_1 + 15.52\chi_2 + (-33.41)\chi_3 + (-0.41)\chi_4 + 5.86\chi_6 + (0.001)\chi_7 + \varepsilon$$

T    1.16 -    3.03    4.461    7.58-    6.09-    6.85    5.17-

Sig. 0.245    0.002    0.001    0.001    0.001    0.001    0.001

حيث أن:

X1: تغيير مراجع الحسابات

X2: الفترة الزمنية لارتباط المراجع بالشركة

X3: التخصيص الصناعي للمراجع

X4: التأثير المشترك للعلاقة بين التخصيص الصناعي والفترة الزمنية

X6: حجم الشركة

X7: ربحية الشركة

ε: الخطأ العشوائي

ويتضح من الجدول أن النموذج اشتمل على المتغيرات ذات التأثير المعنوي على المتغير التابع فقط ن حيث تم استبعاد كل من المتغيرات ذات التأثير غير المعنوي على المتغير التابع وهي تاريخ نهاية السنة المالية (X5)، ونسبة السيولة (X8)، ومعدل العائد على الأصول (X9)، وقد كانت قيمة  $138.1 \text{ chi square-calculated}$  وذلك بمستوى معنوية أقل من (0.001)، مما يدل على معنوية النموذج ككل، أي أن تأثير المتغيرات المستقلة الستة معاً على المتغير التابع تأثيراً معنوياً، ونلاحظ ما يلي:

(1) تؤكد نتائج المتغيرات المستقلة الستة قبول الفرض الأول والمتعلق بتغيير المراجع والفرض الثاني والمتعلق بالفترة الزمنية لارتباط العميل بالشركة والفرض الثالث والمتعلق بالتخصص الصناعي للمراجع والفرض الرابع والمتعلق بالتأثير المشترك للعلاقة بين التخصص الصناعي والفترة الزمنية، وكذلك الفرض الفرعي الثاني من الفرض الخامس الرئيسي والمتعلق بحجم الشركة أيضاً الفرض الفرعي الثالث من الفرض الرئيسي الخامس والمتعلق بربحية الشركة.

(2) تبين النتائج عدم قبول الفرض الفرعي الأول من الفرض الخامس والمتعلق بتاريخ نهاية السنة المالية للشركة (YEND) وكذلك الفرض الفرعي الثالث من الفرض الخامس والمتعلق بالسيولة (LIQUIDITY) وأيضاً الفرض الفرعي السادس من الفرض الخامس والمتعلق بمعدل العائد على الأصول (ROA).

### (8-9) اختبارات صلاحية النموذج

من أجل تأكيد صلاحية النموذج يتم اختباره وفقاً للعديد من المعايير تشمل المعايير النظرية، والمعايير الإحصائية، والمعايير القياسية، وفيما يلي نتائج هذه الاختبارات:

#### 1- المعايير النظرية

تختبر المعايير النظرية أو الاقتصادية إشارات وقيم المعاملات المقدرة للمتغيرات، وقد اتضح من النموذج التأثير الموجب لكل من تغيير المراجع، والفترة الزمنية القصيرة وحجم الشركة والتأثير السالب لباقي المتغيرات وهي الفترة الزمنية الطويلة والتخصص الصناعي للمراجع والتأثير المشترك للعلاقة بين التخصص الصناعي والفترة الزمنية وربحية الشركة وهو ما يتفق مع ما سبق اختباره من فروض البحث.

#### 2- المعايير الإحصائية

تختبر المعايير الإحصائية معنوية النموذج ككل، ومعنوية المعاملات المقدرة، حيث يعتمد توافق النموذج على درجة معنوية النموذج ككل، ويتضح ذلك من حيث أن درجة المعنوية للنموذج ككل أقل من 0.001، مما يؤكد معنوية

النموذج، كما اتضح من اختبارات T معنوية المعاملات المقدرة، حيث كان مستوى المعنوية لكل المعاملات أقل من 0.05 مما يؤكد معنوية تأثير المتغيرات المستقلة الستة في النموذج وقبول الفروض الخاصة بها.

### 3- المعايير القياسية

تشمل المعايير القياسية للحكم على جودة توفيق النموذج أو القدرة التفسيرية للنموذج والتأكد من أن بواقي النموذج Residuals تتبع التوزيع الطبيعي، ومدى ثبات تباين البواقي والتأكد من عدم وجود ظاهرة تعدد العلاقات الخطية، وفيما يلي نتائج هذه الاختبارات:

#### أ- القدرة التفسيرية للنموذج:

بلغت القدرة التفسيرية للنموذج كما يظهر من قيمة  $R^2 = 0.73$  أي أن المتغيرات المفسرة تفسر حوالي 73% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، وهي قدرة تفسيرية مرتفعة، وفي حالة حذف المتغيرات غير المعنوية فأن قيمة  $R^2 = 0.612$  أي أن المتغيرات المفسرة تفسر حوالي 61% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، وهي قدرة تفسيرية مرتفعة.

#### ب- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

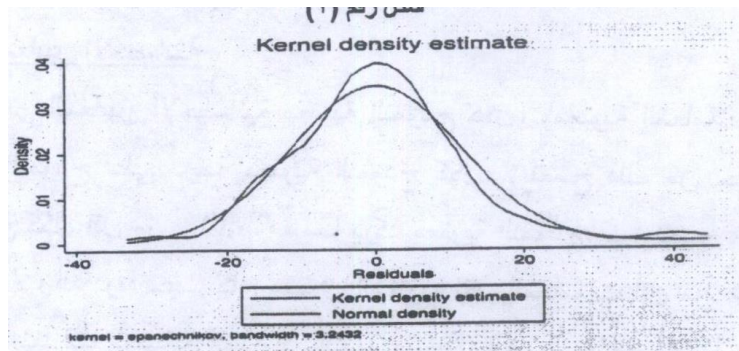
تعتمد نماذج الانحدار عموماً على التأكد من أن نمط توزيع البواقي Residual هو التوزيع الطبيعي ولاختبار توفر ذلك في نموذج الدراسة تم استخدام اختبار Shapiro – Wilk للتأكد من مدى مطابقة البواقي للتوزيع الطبيعي، ويوضح الجدول التالي نتيجة الاختبار.

Shapiro – wilk W Test For Normal Data

Variable	Obs	W	V	Z	Prpb. >Z
Residuals	120	0.98600	1.347	0.667	0.25240

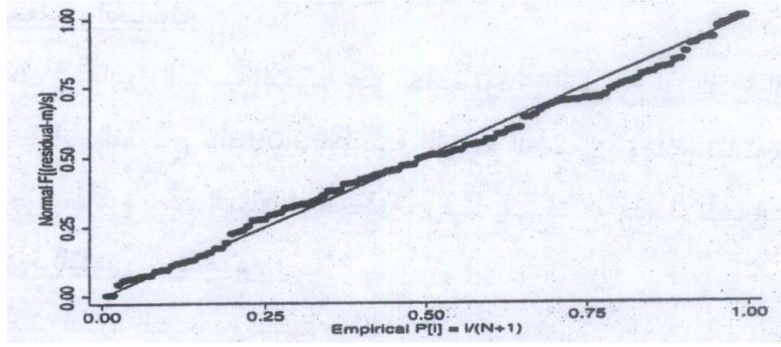
ويتضح من نتائج الجدول أن قيمة Z في الاختبار بلغت 0.667 بمستوى معنوية 0.2524، أي أكبر من 0.05، وذلك يدل على عدم وجود فرق معنوي بين توزيع البواقي والتوزيع الطبيعي كما يتضح نمط توزيع البواقي من خلال الأشكال البيانية الأربعة:

#### شكل رقم (1)

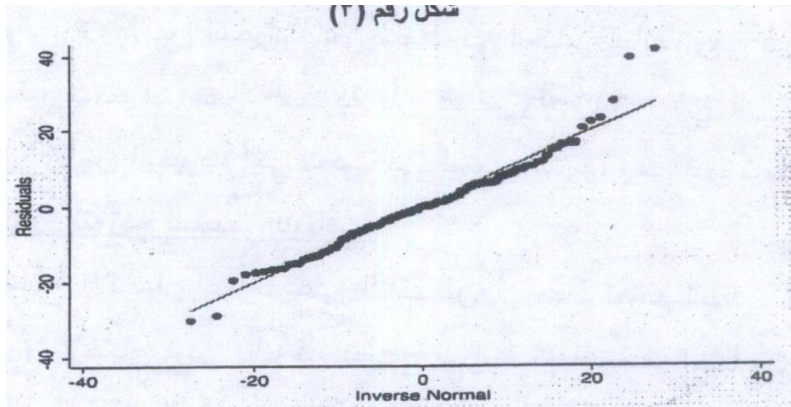




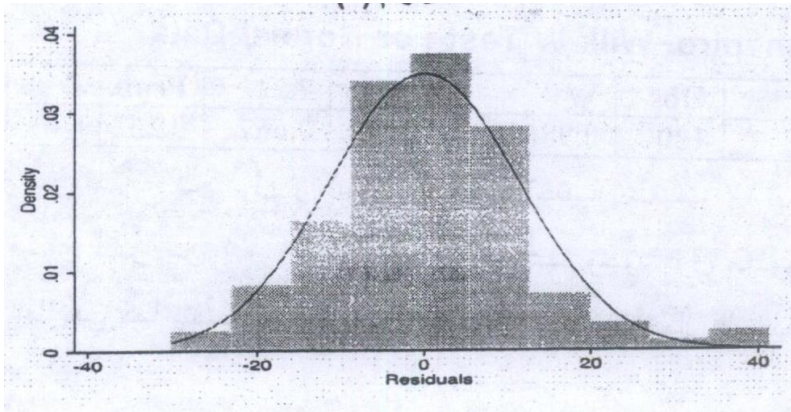
شكل رقم (2)



شكل رقم (3)



شكل رقم (4)



وأن الأشكال السابقة تقيس مدى توزيع بيانات البواقي طبيعياً ومدى انحرافها عن التوزيع الطبيعي، وبناء على تحليل الأشكال السابقة يتأكد نتائج اختبار Shapiro-Wilk بتوزيع قيم البواقي توزيعاً طبيعياً.

ج- اختبار ثبات تباين البواقي:

يعتبر ثبات تباين البواقي أحد الافتراضات الهامة التي يقوم عليها نموذج الانحدار، وقد تم إجراء اختبار ثبات

البواقي والذي أعطى إحصائية اختبار  $(\text{كا}^2) = 0.56$  وذلك بمستوى معنوية 0.4546 مما يؤكد ثبات تباين البواقي.

### د- اختبار علاقة تعدد العلاقة الخطية **Multicollinearity**:

إن قوة النموذج تعتمد أساساً على فرضية استقلال المتغيرات المفسرة (Predictors)، وإذا لم يتحقق هذا الشرط فإن النموذج حينئذ لا يصلح للتطبيق، ولا يمكن اعتباره جيداً لتقدير المعلمات، ولتحقيق ذلك يتم استخدام مقياس (Collinearity Diagnostics) وذلك بحساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة والضابطة، ومن ثم يتم إيجاد معامل (Variance Inflation Factor (VIF)، إذ يعد ذلك الاختبار مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المفسرة، ويرى الإحصائيين أن الحصول على قيمة (VIF) أعلى من 10% ( Gujarati, 2003) يشير إلى وجود مشكلة التداخل الخطي (Multicollinearity) للمتغير محل الدراسة، وجدير بالذكر أن أسلوب الانحدار المتدرج Stepwise Regression يقوم بتلافي تلك المشكلة، والجدول التالي يوضح قيمة (VIF) لكافة المتغيرات المفسرة.

جدول رقم (14) اختبار التداخل الخطي باستخدام Collinearity Diagnostics

Variable	VIF	1/VIF (Tolerance)
AC	1.06	0.94
Tenure * Spec	4.67	0.21
Tenure	2.90	0.34
Spec	2.84	0.35
Size	1.53	0.65
Profit	1.41	0.71
Mean VIF	2.69	

ويتضح من الجدول السابق أن قيمة (VIF) لجميع المتغيرات المفسرة أقل من 10%، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة التداخل الخطي، مما سبق نخلص صلاحية النموذج للتطبيق.

### (8 - 9) نتائج البحث

في ضوء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، والتي قام بها الباحث لأغراض اختبار فروض البحث، وبناء النموذج المقترح، توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1/9/8- بحساب المتغير التابع  $|Y|$  والذي يرمز إلى التأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة معبراً عنه بعدد الأيام من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة وحتى تاريخ إصدار تقرير المراجعة، جاء ترتيب الشركات وفقاً لتأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة فأوضحت النتائج أنه جاء في المرتبة الأولى في تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة الشركة رقم (24) وجاء في المرتبة الثانية في تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة الشركة رقم (23)، أما الشركة رقم (2، 1) فقد جاءت في المرتبة قبل الأخيرة والمرتبة أخيرة في الترتيب كما اتضح في الدراسة التطبيقية التي أجراها الباحث.

2/9/8- بالنسبة لعلاقة الارتباط المعنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بالدراسة تم التوصل إلى النتائج التي يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (15)

المتغيرات المستقلة	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	مدي معنوية الارتباط واتجاهه
$\chi_1$	AC	0.184	0.052	معنوي طردي
$\chi_2$	Tenure	0.305	0.001	معنوي طردي
$\chi_3$	SPEC	-0.58	0.001	معنوي عكسي
$\chi_4$	Tenure*SPEC	-0.515	0.001	معنوي عكسي
$\chi_6$	SIZE	0.475	0.001	معنوي طردي
$\chi_7$	Profit	-0.375	0.001	معنوي عكسي

3/9/8- أسفرت نتائج اختبارات الفروض باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد عن النتائج الآتية:

1. تبين وجود علاقة ذات دلالة معنوية سالبة بين المتغير التابع |Y| وهو التأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة وكل من المتغيرات الخاصة بالفترة الزمنية الطويلة لارتباط المراجع بالشركة والتخصص الصناعي للمراجع وكذلك ربحية الشركة ولذلك تم قبول هذه الفروض، وذلك يتفق مع نتائج الدراسات السابقة.
2. تبين وجود علاقة ذات دلالة معنوية موجبة بين المتغير التابع |Y| وهو التأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة وكل من المتغيرات الخاصة بتغيير المراجع والفترة الزمنية القصيرة لارتباط المراجع بالشركة وكذلك حجم الشركة ولذلك تم قبول هذه الفروض، وذلك يتفق مع نتائج الدراسات السابقة.
3. بالنسبة لمتغير التأثير المشترك للعلاقة بين التخصص الصناعي للمراجع والفترة الزمنية لارتباط المراجع بالشركة سواء كانت تلك الفترة قصيرة أي أقل من سنتان أو طويلة أي أكثر من سنتان تبين وجود علاقة سلبية بين هذا المتغير والمتغير التابع وهو تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة، وهذا ما افترضه الباحث، ولذلك تم قبول هذا الفرض، وهذا المتغير لم يرد في الدراسات السابقة.
4. بالنسبة للفرض الخاص بمتغير تاريخ نهاية السنة المالية فأن النتائج الواردة في نموذج الانحدار الخطي المتعدد أثبتت عدم معنوية هذا المتغير، ولذلك تم رفض هذا الفرض. على الرغم من أنه مؤثر بالدراسات السابقة.
5. بالنسبة للفرض الخاص بمتغير السيولة بالشركة فأن النتائج الواردة في نموذج الانحدار الخطي المتعدد أثبتت عدم معنوية هذا المتغير، ولذلك تم رفض هذا الفرض.

6. بالنسبة للفرض الخاص بمتغير معدل العائد على الأصول فإن النتائج الواردة في نموذج الانحدار الخطي المتعدد أثبتت عدم معنوية هذا المتغير، ولذلك تم رفض هذا الفرض.

**4/9/8-** لقياس تأثير كافة المتغيرات المستقلة في آن واحد على المتغير التابع، تم الاعتماد على أسلوب السلاسل الزمنية لبيانات القطاعات بأخذ التغير الزمني في الاعتبار وذلك مراعاة تغير البيانات الخاصة بكل شركة من الشركات في عينة البحث وذلك خلال الخمس سنوات من عام 2010 إلى عام 2014، حيث يتيح استخدام ذلك الأسلوب العديد من المزايا والتي سبق إيضاها في الدراسة، وتم بناء نموذج انحدار متدرج لانتقاء أقوى المتغيرات المستقلة مجتمعة تأثيراً على المتغير التابع، وقد استخدم النموذج المتغيرات X1 "تغير المراجع"، X2 "الفترة الزمنية لارتباط المراجع بالشركة"، X3 "التخصص الصناعي للمراجع"، X4 "التأثير المشترك للعلاقة بين التخصص الصناعي والفترة الزمنية"، X6 "حجم الشركة"، X7 "ربحية الشركة"، وقد ثبتت معنوية النموذج، ومعنوية المعلمات المقدره، كما كانت القدرة التفسيرية عالية، واجتاز النموذج اختبارات المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية، مما يدل على صلاحيته للتطبيق.

#### (8 - 10) توصيات البحث:

في ضوء ما خلصت إليه الدراسة النظرية وما توصلت إليه الدراسة التطبيقية من نتائج، يمكن للباحث اقتراح

التوصيات التالية:

#### 1/10/8- الاهتمام بتدعيم التخصص الصناعي لمراجع الحسابات،

وذلك من خلال الاستفادة من النتائج التي توصل إليها الباحث بشأن التأثير السلي للتخصص الصناعي للمراجع على الفترة الزمنية وانعكاس ذلك على الفترة الزمنية لإصدار تقرير المراجعة، وبصفة خاصة في البيئة المصرية حيث لا يوجد أسس لحساب الحصة السوقية كمقياس للتخصص الصناعي وغيرها.

**2/10/8-** يوصى الباحث بأن يكون هناك تدعيم لعملية التغير الاختياري للمراجع حيث لا يتم ذلك بناء على مجلس الإدارة كما هو يحدث فعلاً، وذلك لأنه قصر الفترة الزمنية لارتباط المراجع بالشركة ينتج منها بعض المشاكل مثل حدوث تحريفات بالقوائم المالية نتيجة عدم الدراية الكاملة للمراجع بأنظمة الشركة في الفترة القصيرة، بالإضافة إلى أنها تؤدي إلى تأخير في توقيت إصدار تقرير المراجعة مما ينعكس سلباً على قرارات المستثمرين.

#### 3/10/8- إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية حول العلاقة بين تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة وخدمات

غير المراجعة وأتعاب المراجعة ومخاطر التقاضي والدعاوي القضائية ضد الشركة وانعكاساتها على الشركة.

#### 5/10/8- يوصى الباحث بالتوسع في تطبيق معايير التقارير المالية.

## المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- 1) خليل، هاني (1997)، "تفسير ومعالجة البعد الزمني لتقرير مراقب الحسابات"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس
- 2) عبد الملك، محمد أحمد (1997)، "دراسة تحليلية للعوامل المحددة تأخير تقرير المراجع الخارجي"، المجلة العلمية للاقتصاد التجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ص ص 913 – 943

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Abdulla, J.Y.A. (1996), "The Timeliness of Bahraini Annual Reports", **Advances in International Accounting**, Vol.9. PP 73-88
2. Accounting Standard Board. (1991), **The objective of Financial Statements and the Qualitative Characteristics of Financial Information** , UK.
3. Afify, H.AE., (2009), "Determinates of audit Report Lag: Does Implementing corporate governance have any impact ?, Empirical Evidence from Egypt , **journal of Applied Accounting Research** , Vol. 10, Iss, 1, **PP 56-86**
4. Ahmed, K. (2003), " The Timeliness of Corporate Reporting: A Comparative Study of South Asia, **Advances In International Accounting**, Vol. 16, **PP 17-43**
5. Ahmed, R.A.R., and Kamarudin,(2003), "Audit Delay and the Timeliness of Corporate Reporting: Malaysian Evidence, [http: www, hicbusiness.org/biz2003proceedings/khairul](http://www.hicbusiness.org/biz2003proceedings/khairul)
6. Ahsan Habib, Md , (2011), " Audit Firm Industry Specialization and the Audit Report Lag **Journal of International Accounting Auditing and Taxation**, Vol. 20, **PP 32- 44**
7. Al-Ajmi, (2008), " Audit and Reporting Delays: Evidence from an Emerging **Markets, Advances in Accounting**, 24,(2): 217-226
8. AlanI.Blankely, David N..Hurt, and JasonE.MacGregor. (2014), **The Relationship between Audit Report Lag and Future Restatements , Auditing. A Journal of Practice&Theory**, Vol. 33, No. 2, PP.27-58
9. Alim Al ayub Ahmed and Md. Shakawat hossain .(2010), "Audit Report Lag: A study of the Bangladeshi Listed Companies, **ASA University Review**, Vol. 4, No.2,PP:49- 55
- 10.Alkhatb, K, and Marji.Q. ( 2012), "Audit reports Time liness: Empincal Evidence from Jordan " , **Procedia- Social and Behavior Sciences**, Vol.62, PP 1324- 1349
- 11.Ansah, S. O. - Leventis ,S. (2006), "Timeliness of Corporate Annual! Financial Reporting in Greece, **Eurpon Accounting Review**, Vol. 15, No.2, PP 273- 287

12. Ashton, R.H., Willingham, P.R. and Elliot, R.K.. ( 1987), “ An Empirical Analysis of Audit Delay “, *Journal of Accounting Research*, (Autumn), PP 275-292
13. **Ashton, R.H., Graul, P.R., and** Newton, J.D. (1989), “Audit Delay and Timeliness of Corporate Reporting“ *Contemporary Accounting Research*, Vol.5, No.2, PP 657-673
14. Asli Gunduzay TRUDEL. (2010), “ Timeliness of Financial Reporting in Emerging Capital Markets: Evidence from Turkey, *European Financial and Accounting Journal*, Vol. 5, No. 1, PP 113-133
15. Austirio, O. Enofe, Chijioko, Magbame and Henry S. (2013), “Audit firm Rotation and Audit Report lag in Nigeria , *Journal of Business and Management*, Vol. 12, No.4. PP 13-29
16. Austine, O. Enofe, Chijioko, O. Magbame , and Henry , S. Abadua. (2013), “ Audit Firm Rotation and Audit Report Lag in Nigeria *Journal of Business and Management*. Vol. 12, No.4, PP 13-26
17. Balsam, S., Krishnan, J. & Yang, J.S. (2003), "Auditor Industry Specialization and Earnings Quality", ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, Vol.22, No.2, PP. 33-52.
18. Bamber, E.M. Bamber, L.S. and Schoderbek, M. B. (1993), ” Audit Structure and other Determinates of Audit Report Lag: An Empirical Analysis, ***Auditing: A Journal of Practice and Theory***, Vol. 12, No 1, PP. 13-35.
19. Barin, W. Mayhew and Michael S. Wilkins, (2003), “Audit firm Industry Specialization as Differentiation Strategy: Evidence from Fees charged to Firms Going Public “ ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, Vol. 22, No. 2, PP.
20. Bonson-Ponte, E., Escobar-Rodriguez, T. and Borreor Dominguez, C. (2008), “Empirical Analysis of Delays in the Signing of Audit Reports in Spain“, ***International Journal of Auditing***, Vol.12, No.2, 129-140
21. Bown, R. Johnson, M. Shevlin, T. Shores (1992), “ Determinates of the Timing of Quarterly Earnings Announcements”, - ***Journal of Accounting, Auditing and Finance***, Vol.7, No.4, PP 395-422
22. Carslaw, C. and Kaplan. S. (1991); “ An Examination, of Audit Delay; Further Evidence from New Zealand “ ***Journal of Accounting and Business Research***, Vol.22, No. 85, PP 21-32
23. Choi, J.H. Kim, C. & Zang. Y. (2010), " Auditor Office Size, and Its Quality and Audit Pricing, ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, Vol.29. No. 1, PP 73-97
24. Daives, B. and Whitted, G.P (1980), “The Association Between selected Corporation: Attributes and Timeliness in Corporate Reporting: Further Analysis, ***Abacus***, June, 48- 60

25. Dhaliwal, D.S. , Khurama , I.K. and Pereira ,R.(2011) “ Disclosure Policing and the Choice Between Private and Public Debt “ „Contemporary Accounting Research , Vol.28, No. 1, PP 293-330
26. Donald, H. and Richard, H. Tabor . (1991), “ The Effect of Big 8 Mergers on Auditor Concentration “, **Accounting Horizons** , Vol. 5, No.2, PP 65-85
27. Donas, Pual and John, W. Euchenseher,( 1986). “ Long Term Trends toward seller concentration in te US Audit Market, **The Accounting Review**, Oct, PP 633- 650
28. Egbunike Amaechi Patrick and Ezlibe Chizoba ,(2013), " The influence of Corporate governance on Earnings Management: a study of Some Selected quoted companies in Nigeria, **American journal of Economics, Finance and Management**, vol. 1, no.5, PP 482-493.
29. Ettredge, M., L I and Sun .(2005), Internal Control Quality and Audit Delay in the SOX Era, <http://aaahq.org/audit/midyear/ARL.pdf>
30. Ezat .A, and EL- Masry, A, (2008), “The Impact of corporate Governance on the Timeliness of corporate Internet Reporting by Egyptian Listed Companies", **Managerial Finance**, Vol.34, No. 12, PP 848-867
31. Francis Aubert, (2009), “ Determinates of Corporate Financial Reporting Lag: The French Empirical Evidence, **Accounting and Taxation**, vol., 1. No.3, PP 53-60
32. Geiger .M.A, and K. Raghunandan. (2002), “Auditor Tenure and Audit Reporting Failures **Auditing: A Journal of Practice & Theory** Spring , PP 67- 76
33. Gilling , M.D.( 1997). “ Timeliness in corporate Reporting. Some Further Comment “ **Accounting and Business Research**, Winter, PP 35-50
34. Givoly, G. and Palmon ,(1982), “ Timeliness of Annual Earnings Announcement: Some Empirical Evidence “, **The Accounting Review**, Vol.lv, No.3, PP 486-508
35. Gujarati, D.N. (2003), **Basic Econometrics**, Forth Edition, McGraw, Hill
36. Gul, F. A., Sun, S. Y. & Tsui, J. S., (2003), "Audit Quality, Earnings and the Shanghai Stock Market Reaction", **Journal of Accounting, Auditing, and Finance**, Vol. 18, No. 3, PP. 411-427.
37. Henderson, C. and Kaplan, S. E . (2000), “ An Examination of Audit Report Lag for Banks: A Panel Data Approach “**Auditing: A Journal of Practice & Theory**, - Vol. 19, No.2 . PP 159-174
38. Hossain, M.A. and Taylor, P. J. ( 1998), “ An Examination of Audit Dela . Evidence from Bakstain University of Manchester. UK. , <http://www3.bus.oskacu.ac.jp/98/archives/pdfs/64.Pdf>
39. Ho-Yong Lee, and Geum- joo Jahng, “ Determinates of Audit Report Lag: Evidence from Korea-An Examination of Auditor - Related Factors ", **The Journal of Applied Business Research**, Vol.24, No.2, PP 27-44

40. Imam.S, Ahmed, Z. U. and Khan .S.H, (2001), “ Association of Audit Delay and Audit firm International Links: Evidence from Bangladesh , Managerial auditing Journal, Vol. 16, No.3, PP 129-134
41. Jenks,D.S. and Velury,U,(2008),"Does Auditor Tenure Influence the Reporting of Conservative Earnings", Journal of Accounting and Public Policy, Vol.27, No.2,PP: 115-132
42. Jerry Sun, Groping Liu,(2012),"Auditor Industry Specialization, Board Governance and Earnings Management", Managerial Auditing Journal, Vol. 28, ISS: 1, PP. 45-64.
43. Jerry Sun, Groping Liu,(2012),"Auditor Industry Specialization, Board Governance and Earnings Management", Managerial Auditing Journal, Vol.28, No, I, PP. 45-64.
44. Johnson , Khurana and Reynolds,(2002)"Audit-firm Tenure and the Quality of Financial Reports",Contemporary Accounting Research,Vol.19.No.4,PP 637-660
45. Kenchel, W.R. and Payne, J . L. ( 2001) , “ Additional Evidence on Audit Report Lag, Auditing : A Journal of Practice & Theory , Vol.20, No.1 , PP 137-146
46. Knapp, Michael,C.(1991). “ Factors that Audit Committee Members use as Surrogates for Audit Quality, Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol.10, No.1, PP 35- 51
47. Krishman .J.and Yang.J.S. (2009 ) “ Recent Trends in Audit Report and Earnings Announcement Lag Accounting Horizons, Vol. 12, No.3, PP 265-288
48. Krishman, G.V. (2005),” The Association between Big.6 Auditor Industry Expertise and The Asymmetric Timeliness of Earnings **journal of Accounting, Auditing & Finance** , Vol.20, No. 3,PP 209-228
49. Krishman, S., J and Zhou, N., (2006)” Auditor Reputation , Auditor Independence, and the Stock Market Impact of Andersers Indictment on its Client Firm, Contemporary Accounting Research, Vol 1, No 2, pp: 465-490.
50. Krishnan, G.V. (2003), “ Does Big 6 Auditor industry Expertise constrain Earnings Management Accounting Horizon, Vol. 19, No. 1, PP 1-16
51. Ku Ismail.K. and Chandler,R.(2004),“The Timeliness of Quarterly Financial Reporting of Companies in Malaysia. Asian Review of Accounting, vol. 12, PP 1-18
52. kwon.s.y, Lim , and Tan .P.M.S. (2007), “ Legal System and Earnings Quality: The Role of Auditor Industry specialization “, Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol.26, No.2., PP 25-56
53. Lee D.S., (1994), “Further Evidence on Audit Concentration: The Case of Growing Market", International journal of Auditing, Vol.29, No.2, PP 234-250



54. Lee, H.Y. Mande, V. and Son, M. (2009), "Do Lengthily Auditor Tenure and the Provision of Non-audit Services by the External Auditor Reduce Audit Report Lag?", *International Journal of Auditing*, Vol.13, No.2, PP 87-104
55. Lee, H.Y. Mande, V. and Son, M. (2008), "A Comparison of Reporting Lags of Multinational and Domestic Firms", *Journal of International Financial Management and Accounting*, Vol. 19, No.1, PP 28-56
56. Leventis, S. Weetman, P. and Caramains, C., (2005), "Determinates of Audit Report Lag: Some Evidence from the Athens Stock Exchange", *International Journal of Auditing*, Vol.9, PP, 45- 58
57. Levetis, S. and Weetman, P., (2004), "Timeliness of Financial Reporting: Applicability of Disclosure Theories in an Emerging Capital Market", *Accounting and Business Journal*, Vol.34, No. 1, PP 43-56
58. Low, K.Y., (2004), "The effect of industry Specialization on audit Risk Assessments and audit planning Decisions", *The Accounting Review* vol.79, PP **201-220**
59. Lu, T., (2005), "Does opinion Shopping Impair auditor Independence and audit quality", *Journal of Accounting Research*, Vol.44, No.3, PP 561-583
60. Maletta, Mario and Arnold Wright, (1996), "Audit Evidence Planning: an examination of Industry Error characteristics" *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, Vol. 15, No.1, PP71-85
61. Modugu, Erahbhe, and Ikhatua, (2012), "Determinates of Audit Delay in Nigerian Companies : Empirical Evidence", *Research Journal of Finance and Accounting*, Vo.3, No.6, PP, 20-35
62. Mohammad - Nor, M.N. Shafie, R. and Wan- Hussin, W,H, (2013), "Corporate Governance and Audit Report Lag in Malaysia", *Asian Academy of Management and Finance* Vol. 6, No.2, PP 57- 84
63. Mohd, Atef Md Yusofj (2010) "Does Audit Committee Constraint Discretionary Accruals in MESDAQ Listed Companies?", *International Journal of Business and Social Science*, Vol 1 No. 3, December 2010, pp: 124-136.
64. Ng.P.H. and Tai, Y.K. (1994), "An Empirical Examination of the Determinates of Audit Delay in Hong Kong", *British Accounting Review*, Vol.26, PP 43-59
65. Owusu, Ansah (2000); "Timeliness of Corporate financial Reporting in Emerging, Capital Market: Empirical Evidence, from zimbabwe Stock Exchange", *Accounting and Business Research*, Vol.30, No.3, PP 241-254
66. Owusu, Anash, and Leventis, (2006), "Timeliness of Annual Corporate Financial reporting in Greece", *Eurpon Accounting Review*, Vol. 15, No.2, PP 273-287
67. Qasim Mohammad zureigat, (2014), "Factors Associated with Audit Reports in Saudi Arabia", *Global Journal of Management and Business Research: Accounting and Auditing*, Vol. 14, No.5, PP 766-74

68. Rusmin, R. (2010), "Auditor Quality and Earnings management: Singaporean Evidence, *Managerial Auditing Journal*, Vol.25, No.7, PP 618- 638
69. Schwartz, K.B., and Soo, S.B., (1996), " The Association between Auditor Changes and Reporting Lag, *Contemporary Accounting Research*, Vpl.13, No.1, PP 353-370. .
70. Soltani, B.(2002), " Timeliness corporate and audit Report: some Empirical Evidence in the French "The International journal of Accounting, VOL, PP 215-246
71. Whittered, G. and Zimmer, (1984), " Timeliness of Financial Reporting and financial Distress", *The Accounting Review*, Vol.55, July, PP 287-295
72. Ziyad Mustafa, M. Al - Shwiyat, (2013 ) " Affecting Factors on the timing of the Financial Reports: Empirical *on* the Jordanian Public Shareholding Companies " *European Scientific Journal*, Vol.9, No. 22, PP 407- 423